عنف السجون

تُعدُّ السجون والمعسكرات الإسرائيليّة أحد أكثر الأماكن التي تشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فقد عمدت سلطات الاحتلال إلى تبنّي سياسات قمعيّة داخل السجون، حيث تعرّض الأسرى لأشكالٍ عدّة من العنف الجسديّ والنفسيّ؛ ما أدّى إلى استشهاد العديد منهم نتيجة التعذيب الممنهج، والإهمال الطبّيّ المتعمّد، ومن أبرز هذه السياسات التي أسهمت في تصاعد مستوى العنف داخل السجون هي تلك التي نفّذتها مصلحة السجون الإسرائيليّة، والتي تعود إلى عقود من الزمن، وتُعدّ عاملاً رئيسيًا في زيادة معاناة الأسرى الفلسطينيّين.

هذا وشهدت المعتقلات الإسرائيلية تدهورًا خطيرًا في أوضاع الأسرى الفلسطينيّين، خاصّة بعد السابع من أكتوبر 2023؛ ما شكّل نقطة تحوّل في سياسة مصلحة السجون، حيث جُدّد استخدام أساليب القمع والعنف فأصبحت أكثر وحشيّة، وتزايدت حالات الشهادة في صفوف الأسرى بسبب التعذيب المستمرّ، ومَنْع الرعاية الصحيّة اللازمة، وحرمانهم من حقوقهم الأساسيّة،

هذا وبدأت سلطات الاحتلال من جديد تمارس جريمة الاختفاء القسريّ، واستخدام الدروع البشريّة، والإعدام خارج نطاق القانون؛ ما أدّى إلى زيادة أعداد الشهداء والمفقودين بشكل ملحوظ.

وفي هذه الورقة سنستعرض تأثير هذه السياسات على حياة الأسرى الفلسطينيّين، وسنسلط الضّوء على كيفيّة إسهامها في استشهاد العديد منهم، مع التركيز على الفترة التي تلت السابع من أكتوبر، وتأثيرها الكبير على الأوضاع داخل السجون الإسرائيليّة.

فقد أفاد جميع الأسرى الذين وثّقت مؤسّسة الضمير تجربة اعتقالهم أنّهم تعرّضوا إلى نوع أو أكثر من أساليب التعذيب، أو سوء المعاملة، فأفاد جميع المعتقلين تعرّضهم للتكبيل والتعصيب عند اعتقالهم، وقد استمرّ تكبيل العديد منهم لفترات تتجاوز سبعة أشهر، كما وأكّد جميع الأسرى تعرّضهم للتجويع، فمنذ السابع من أكتوبر عمدت سلطات الاحتلال إلى تقليل كميّة الغذاء المقدّم للأسرى، إضافة إلى تقديم أطعمة رديئة، تفتقر إلى المعادن الأساسية والفيتامينات الضروريّة للجسم، ما أدّى إلى تدهور في صحّتهم بشكل ملحوظ، أضف إلى ذلك استخدام القوّة المفرطة ضدّ الأسرى، فقد تعرّض العديد منهم للضرب المبرح أثناء الاعتقال، أو خلال مراحل التحقيق، أو طوال فترة الاعتقال، حيث كانت قوّات الاحتلال تستخدم العنف الجسديّ بشكل غير مبرّر، كما أشار الأسرى إلى استخدام الكلاب البوليسيّة في عمليّات التفتيش أو العدد؛ ما يزيد من حالة الرعب والهلع، حيث يتمّ إجبار الأسرى على الانبطاح بينما يتمّ استخدام الكلاب ضدّهم بعدوانيّة.

وقد أظهرت شهادات الأسرى أنّ عمليّات التعذيب تتنوّع بين العنف الجسديّ المفرط والتهديدات النفسيّة، حيث يتمّ تعريض الأسرى للضغط النفسيّ والتهديدات المستمرّة، إضافة إلى حرمانهم من النوم بشكل كافٍ؛ ما يؤدّي إلى تدهور حالتهم الصحيّة والنفسيّة، أمّا عن عدد الأسرى الذين تعرّضوا لهذه الممارسات الوحشيّة، فقد أكّد جميع الأسرى الّذين وثّقت مؤسّسة الضمير وباقي المؤسّسات الحقوقيّة تجاربهم، أنّهم مرّوا بتجارب مشابهة من القمع والتعذيب، حيث إنّ عمليّات الاعتقال التعسفية والإجراءات القمعيّة لا تميّز بين الأعمار أو الحالات الصحيّة، بل تُمارس على الجميع دون أيّ اعتبار للحقوق الأساسيّة أو الإنسانيّة.

إنّ هذه الأساليب المتّبعة تمثّل جزءًا من سياسة ممنهجة تهدف إلى تدمير الروح المعنويّة للأسرى، وإخضاعهم لأسوأ أنواع المعاملة؛ ما يعكس سياسة الاحتلال القائمة على القمع والعنف الممنهج ضدّ الشعب الفلسطينيّ في سجونه.

ونتيجة لكلّ هذا العنف الوحشيّ، شهدت الحركة الأسيرة منذ السابع من أكتوبر 2023 وحتّى نهاية عام 2024، ارتقاء أكبر عدد من الشهداء في تاريخها[1]، إذ سجّلت المؤسّسات الحقوقيّة استشهاد 291 أسيرًا منذ عام 1967 وحتّى نهاية عام 2024 ، بينما كان العام 2024، إضافة إلى الشهرين الآخرين من عام 2023، الأكثر دمويّة، حيث استشهد 54 أسيرًا، من بينهم 36 أسيرًا من قطاع غزّة[2]، إذْ تعرّض هؤلاء الشهداء للتعذيب، والإهمال الطبّيّ، وجرائم جنسيّة، وتجويع لم يسبق له مثيل، إضافة إلى ظروف معيشيّة سيّئة جدّاً.

وقد تباينت أسباب ارتقاء هؤلاء الشهداء، فمنهم من ارتقى جرّاء عمليّات تعذيب ممنهجة، فكان أوّل شهداء الحركة الأسيرة خلال العام 2024 هو الأسير عبد الرحمن البحش (23 عاماً) من مدينة نابلس، الذي استشهد في اليوم الأوّل من السنة بتاريخ 1/1/2024؛ نتيجة الاعتداء عليه بالضرب المبرح، والإهمال الطبّيّ عقب هذا الاعتداء[3]، كما واستشهد الأسير أحمد قديح بتاريخ 16/2/2024، حيث جرى اعتقاله من قطاع غزّة ليتعرّض لعمليّات تعذيب قاسية في معسكرات الاحتلال أودت بحياته،

---

[1] للمزيد عن الأسرى الفلسطينيّين الذين ارتقوا شهداء خلال العام 2024، انظر الملحق الأول.

[2] نذكر أنّ هذا الرقم لا يعكس الرقم الحقيقيّ للشهداء، بل فقط الشهداء الذين عُرفت هويّاتهم، أمّا باقي الأسرى الشهداء الذين من القطاع لم يُعرف عنهم معلومات حتّى تاريخ كتابة هذا التقرير.

[3] للمزيد عن حالة الشهيد عبد الرحمن البحش أرجو الاطّلاع على ورقة عنف السجون الصادرة عن مؤسّسة الضمير عبر الرابط التالي: (https://shorturl.at/hw0xp).

كما في حالة الأسير الطبيب عدنان البرش، الذي استشهد نتيجة الضرب المبرح الذي تعرّض له بعد اعتقاله وهو على رأس عمله من مشفى العودة في القطاع.

ومن الأسرى مَن ارتقى نتيجة الجرائم الطبّيّة التي ارتُكِبَت بحقّه، كالأسير محمّد الصبّار من مدينة الخليل، الذي استشهد في تاريخ 8/2/2024 جرّاء تعرّضه لجريمة طبّيّة، حيث إنّه يعاني من مشكلة خَلْقيّة في المعدة والأمعاء، وكان يتلقّى علاجاً بشكل منتظم، إلّا أنّه ومن بداية اعتقاله تمّ حرمانه من العلاج، ومع اتّباع سياسة التجويع تعرّض الأسير إلى وعكة صحيّة استشهد على أثرها، كما وأُعلن عن استشهاد الأسير عاصف الرفاعي (22 عاماً) من بلدة كفر عين–رام الله المصاب بمرض السرطان بتاريخ 29/2/2024[4]، ونالت سياسة الإهمال الطبّيّ من الأسير وليد دقة (62 عاماً) من باقة الغربيّة الذي استشهد في تاريخ 7/4/2024 بعد سنوات طويلة من الإهمال الطبّيّ المتعمَّد، والأسير سميح عليوي من نابلس الذي استشهد في تاريخ

[4] للمزيد حول هؤلاء الشهداء الذين ارتقوا منذ بداية عام 2024 حتى نهاية شهر شباط من العام ذاته أرجو الاطّلاع على تقرير الانتهاكات السنويّ للأسرى والأسيرات لعام 2023 الصادر عن مؤسّسة الضمير عبر الرابط التالي: (https://www.addameer.org/ar/media/5413).

6/11/2024 بعد أيّام عدّة من نقله إلى عيادة سجن الرملة، علماً بأنّه كان يعاني من ورم حميد في الأمعاء، وعانى من تدهور مفاجئ في صحّته.

هذا وتستمر سلطات الاحتلال في ارتكاب جريمة الاختفاء القسريّ التي مارستها منذ اليوم الأوّل لبداية الحرب، حيث ترفض إعطاء معلومات تخصّ مصير العديد من الأسرى الفلسطينيّين، فمنذ بداية الإبادة الجماعيّة في قطاع غزّة، أجبرت المؤسّسات الحقوقيّة على الفحص عن آلاف المفقودين من القطاع، والذين تبيّن لاحقاً أنّه جرى اعتقال معظمهم، بينما استشهد العديد منهم داخل المعتقلات الإسرائيليّة، البعض منهم عُرفت هويّاتهم، أمّا البعض الآخر فلا يزالون مجهولي الهويّة. بيد أنّه لم تتمكن المؤسّسات الحقوقيّة من معرفة نبأ استشهاد جميع معتقلي قطاع غزة الذين استشهدوا داخل المعتقلات الإسرائيليّة إلا بعد أشهر من الاستشهاد؛ وذلك بسبب تكتّم سلطات الاحتلال على مصير أسرى قطاع غزّة، وعدم إفصاحهم عن أيّة معلومات بشأنهم في محاولة لإخفاء الجرائم التي تمّ ارتكابها بحقّهم، وفي حالات أخرى نفت سلطات الاحتلال اعتقال بعض الأسرى، كحالة الاسير منير الفقعاوي، وابنه ياسين اللذَيْن أخفى الجيش واقعة اعتقالهم بردّه أنّه لا يوجد أي مؤشّرات على احتجاز أو اعتقال الشخصين المطلوبين، ليتمّ بعدها تقديم التماس إلى المحكمة العليا من خلال مؤسّسة (هيموكيد)، للكشف عن مصيرهما، لتقوم النيابة العامّة بإنكار معرفة أيّة معلومة عنهما في ردّها الأوّل، لتقدم لاحقاً بلاغ معدّل بتاريخ 13/11/2024 فحواه أنّ المعتقلَين توفّيا بعد اعتقالهما، وأنّ التحقيق في ظروف الحادثة ما زال قيد البحث منذ نيسان 2024[5]، ومن الملفت أنّ المحكمة العليا لم تطلب توضيحات من النيابة لتفسّر كيف يمكن أن تسقط معلومة مقتل معتقلَين من السجلّات الرسميّة، ولا سيّما أنّ هنالك تحقيقاً

[5] التماس مقدّم من مؤسسة هموكيد إلى المحكمة العليا ويحمل الرقم (42099 – 10 – 24)، صدر القرار في 2024/11/19.

جارياً في قضيّة مقتلهما منذ لحظة استشهداهما كما يدّعون،[6] وعلى خلاف حالات أخرى التي تم إخفاء حقيقة استشهادها، حيث كان الجيش يؤكّد اعتقالهم ووجودهم داخل سجونه ومعتقلاته، ليتبيّن لاحقاً استشهادهم في تواريخ سابقة لهذه الردود، كحالة الشهيد محمد العسلي الذي وصل مؤسّسة الضمير بتاريخ 22/8/2024 تأكيد وجوده بسجن عسقلان، ليصل ردّان لاحقان آخرهما بتاريخ 13/1/2025 باستشهاده بتاريخ 17/5/2024؛ أي بتاريخ سابق لطلب الفحص الأوّل الذي قُدّم، وكحالة الشهداء كمال راضي، وعرفات خواجا، فرج حسين، وحسين أبو عبيدة، حيث كان يصل الردّ باعتقالهم ووجودهم بمعسكر "سديه تيمان"، ليتبيّن استشهادهم لاحقاً عند محاولة زيارتهم.

هذه ليست المرّة الأولى التي يرتقي فيها أحد الأسرى في معسكر "سديه تيمان"، حيث شكّل هذا المعسكر عنواناً للتعذيب وسوء المعاملة، فكان أشبه بسجن (غوانتانامو)، وبالنتيجة ارتقى عدد كبير من الشهداء يصل إلى ما يقارب 36 أسيراً في هذا المعسكر؛ ما نحا بالجيش الإسرائيليّ نحو فتح تحقيقات جنائيّة ضدّ جنوده[7]، ولكن لا تزال نتائج هذه التحقيقات مجهولة.

هذا وشهدنا استخدام الجيش الإسرائيليّ أسرى فلسطينيّين دروعاً بشريّة، ووضعهم على نحو متعمّد في أماكن استراتيجيّة، وأمام الأهداف العسكريّة؛ بهدف تقليل احتماليّة استهداف المواقع العسكريّة الإسرائيليّة، وذلك من خلال تعريض حياة الأسرى للخطر المباشر، وقد تسبّبت هذه الأفعال في زيادة معاناة الأسرى الفلسطينيّين، الذين أصبحوا في وضع يشكّل تهديداً على حياتهم، كما

---

[6] عبير بكر، "دور المحكمة الإسرائيلية العليا في تفاقم جريمة الاختفاء القسري"، شتاء 2025 (https://www.palestine-studies.org/ar/node/1656665).

[7] الجزيرة، "اتّهام 5 جنود إسرائيليين بتعذيب معتقل فلسطينيّ في سدي تيمان"، 19 شباط 2025 (https://shorturl.at/QyoCf).

وتمّ رصد العديد من الحالات التي تمّ فيها إجبار الأسرى على السير أمام الجنود، أو الاستقرار في مواقع قريبة من الأماكن المستهدفة؛ ما يزيد من احتمال تعرّضهم للأذى أو القتل.

وفي سياق جريمة الإبادة الجماعيّة التي انتهجتها قوّات الاحتلال بعد السابع من أكتوبر عام 2023، تمّ توثيق العديد من الجرائم التي تتعلّق بإعدام الأسرى الفلسطينيّين خارج نطاق القانون من قبل الجيش الإسرائيليّ، حيث جرى تنفيذ عمليّات قتل الأسرى الفلسطينيّين سواء أثناء عمليّات الاعتقال، أو في مراحل لاحقة، فتمّ توثيق قتل بعض الأسرى بشكل مباشر من قبل الجنود الإسرائيليّين، دون تقديم أيّة محاكمة قانونيّة أو علنيّة؛ الأمر الذي يُعدّ انتهاكًا صارخًا للقانون الدوليّ الإنسانيّ.

ونؤكّد أنّ جميع الحالات التي سوف يتمّ تناولها في هذه الورقة هي فقط الحالات التي تمّ الإعلان عنها رسميّاً وتوثيقيّاً لحالة الأسرى الشهداء ولكنّ هذه الأرقام لا تعكس الرقم الحقيقيّ لأعداد الشهداء، حيث إنّ هناك تقديرات من المؤسّسات الحقوقيّة بحسب الشهادات التي تصدر من الأسرى المحرّرين أنّ عمليّات التعذيب الممنهج أدّت إلى ارتقاء عدد كبير من الشهداء، ولا تزال دولة الاحتلال ترفض الإفصاح رسميّاً وبشكل واضح عن أعداد وهويّات جميع الشهداء، بل تقوم بإدلاء معلومات فقط في حال قامت المؤسّسات الحقوقيّة بالفحص عن أماكن تواجد هؤلاء الأسرى، وبالمقابل لا تقوم دولة الاحتلال بواجبها بتبليغ العائلات رسميّاً عن استشهاد أبنائهم.

ممارسات التعذيب والقتل في السجون والمعسكرات الإسرائيليّة

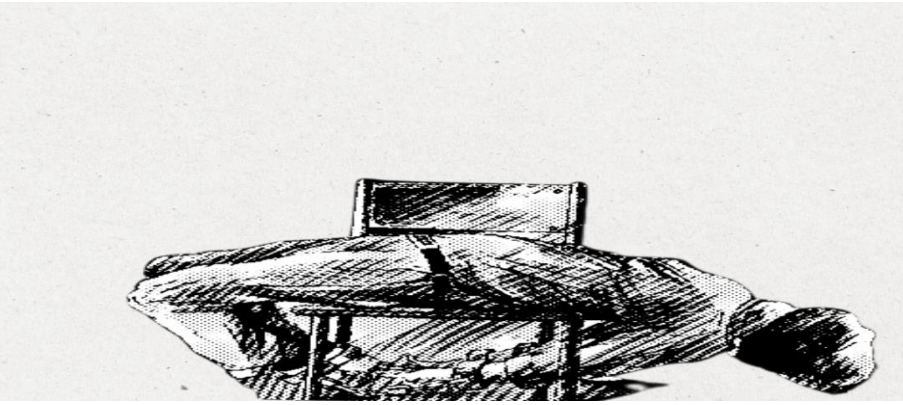

شكّلت السجون والمعسكرات الإسرائيليّة بعد السابع من أكتوبر محطّات انتقاميّة، مارست فيها أساليب تعذيب مروّعة، وعمليّات قتل خارج نطاق القانون، ففي هذه المحطّات، تعرّض الأسرى لأبشع أشكال المعاملة التي تراوحت بين التعذيب الجسديّ والنفسيّ، بما في ذلك الضرب المبرح، والتهديدات بالقتل، إضافة إلى استخدام أساليب قاسية، مثل الحبس الانفراديّ لفترات طويلة؛ ما أدّى إلى ارتقاء العديد من الأسرى نتيجة للمعاملة الوحشيّة التي تعرّضوا لها في خرق مباشر للقوانين الدوليّة التي تحظر التعذيب والقتل العمد؛ ما يشكّل جريمة حرب تتطلّب المساءلة والمحاسبة، وفي هذا السياق تؤكّد مؤسّسة الضمير من خلال متابعتها وتوثيقها أكثر من 739 حالة خلال العام 2024 بمختلف السجون، والمعسكرات من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، تؤكّد تعرُّض جميع المعتقلين لشكل أو أكثر من أساليب التعذيب، أو المعاملة اللاإنسانيّة، أو المهينة[8]، وعليه سوف نتطرّق إلى حالة بعض من الأسرى الذين تعرّضوا لتعذيب ممنهج الذي بالنتيجة أودى بحياتهم.

قتل خارج نطاق القانون – الأسير الشهيد محمد حسين العارف

[8] للمزيد عن أساليب التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة راجع ورقة معسكر "سديه تيمان" عبر الرابط التالي: (https://shorturl.at/UMCRr) وورقة معسكر عوفر عبر الرابط التالي: (https://shorturl.at/WZ0qv).

الشهيد محمد العارف (45 عاماً) من مخيّم نور شمس في مدينة طولكرم، هو أسير سابق أمضى في سجون الاحتلال ما يقارب 20 عاماً، قبل أن يتحرّر عام 2021، لتعيد دولة الاحتلال اعتقاله في تاريخ 2024/11/28، وهو متزوج وأب لطفلة، وينتظر مولودة الثاني. في يوم الاعتقال قامت قوّات الاحتلال بإحاطة منزل عائلته المكوّن من 3 طوابق، وقام أحد الضبّاط بالاتّصال بالعارف، وطلب منه أن يغادر المنزل برفقة ابن أخيه، وفعلاً عندما غادرا المنزل قامت القوّات باحتجازهما في منزل مجاور، وتمّ التحقيق معهما مدّة 10 دقائق، وبعدها غادروا المنطقة، وبحسب شهادة أخ الشهيد محمد العارف أفاد قائلاً: "أحد الشباب المفرج عنهم قابل ابن شقيقي جواد الذي اعتقل مع محمد بذات اليوم، وأبلغني على لسان جواد أنّ جيش الاحتلال خلال نقلهم في الدورية قاموا بالاعتداء على محمد أمام عينيّ جواد، وقاموا بضربه على رأسه وفقد الوعي"[9].

وأفادت عائلة الشهيد أنّه لم يكن يعاني من أيّ أمراض قبل اعتقاله، إلّا أنّه وبعد اعتقاله ونقله إلى مركز تحقيق الجلمة، أُعلن عن استشهاده في تاريخ 4/12/2024؛ أيّ بعد مرور أسبوع على اعتقاله؛ ما يشير بشكل واضح، ولا يدع مجالاً للشكّ على

[9] مقابلة هاتفيّة أجرتها مؤسّسة الضمير مع عائلة الشهيد محمد العارف في تاريخ 26 كانون الثاني 2025.

تعرّضه للتعذيب الذي تخلّله ضرب مبرح، واستخدام القوّة المفرطة التي تشكّل أحد أبرز السياسات الممنهجة التي يمارسها جيش الاحتلال الإسرائيليّ، والمحقّقون بمراكز التحقيق في المرحلة الأولى من الاعتقال.

تقرير التشريح... استخدام القوّة المفرطة

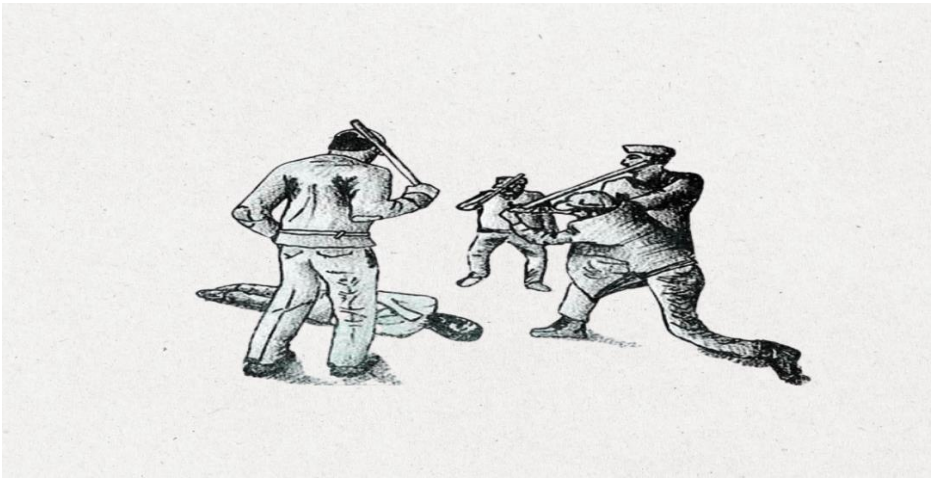

بعد إعلان استشهاد محمّد العارف شاركت مؤسّسة أطبّاء لحقوق الإنسان في عمليّة التشريح من طرف عائلة العارف، وأصدرت تقريراً طبّيّاً أوّليّاً بعد إجراء الفحص والمعاينة لجثمان الشهيد في تاريخ 17/12/2024، حيث أشار التقرير إلى أنّه جرى نقل محمد العارف من مركز احتجازه في الجلمة "كيشون" إلى مشفى مدنيّ إسرائيليّ وهو مشفى (رمبام)، وجرى إدخاله إلى غرفة الطوارئ في تاريخ 4/12/2024، وتحديداً الساعة 10:40 صباحاً، وتمّ تبرير النقل إلى المشفى بأن العارف يعاني من ألم في ساقة اليمنى، لكن الملاحظة الصادرة عن مستشفى (رامبام) أكّدت أنّ الأسير فقدَ العلامات الحيويّة بعد وقت قصير من وصوله، واحتاج إلى الإنعاش القلبيّ الرئويّ، إلّا أنّه في النهاية توقّف قلبه عن الانقباض، وأعلن المشفى وفاته في الساعة 11:14 صباحاً؛ أيّ بعد ما يقارب 34 دقيقة من وصوله إلى المشفى.

كشف التصوير المقطعيّ الذي أُجري للعارف بعد وفاته بتاريخ 2024/12/17 عن عدد من الأعراض الطبّيّة، منها: تورُّم وكدمة في الساق اليمنى، وتشوّه وتوسّع طفيف في جذع الشريان الرئويّ والشرايين الرئيسيّة، وتجمُّع للسوائل التي رجّح الأطبّاء أن تكون ورماً دمويّاً في جدار البطن الأيمن. وكشف الفحص الخارجيّ الذي أجراه الأطبّاء في اليوم ذاته عن عدد من العلامات التي تشير إلى اعتداء جسديّ، وإصابات ناتجة عن الاستخدام المفرط للقيود. وعلى وجه التحديد، لوحظت أورام دمويّة في منطقة الجبهيّة الصدغيّة اليسرى، والأطراف العلويّة والسفليّة، والصدر الأماميّ ومنطقة البطن، وأيضاً لوحظ تورُّم في الساق اليمنى، وورم دمويّ كبير نسبيّاً فوق الركبة. أظهر الفحص أيضاً وجود خدوش خطيّة في المعصمين والكاحلين، رجّح الأطباء أنّها ناتجة عن أصفاد ضيّقة للغاية[10].

وقام الأطبّاء بإجراء فحص داخليّ أيضاً، وقاموا بفتح الجمجمة وعثروا على ورم دمويّ تحت العنكبوتيّة، يبلغ حجمه حوالي 1 سم في المنطقة الجبهيّة الصدغيّة، وعند فتح الصدر وجدوا حوالي 150 ملم من السوائل المصليّة الدمويّة في الجهة اليمنى، بينما كانت الجهة اليسرى خالية من السوائل. وتمّ معاينة وفحص القلب في مكانه، ولوحظ تخثّر ليفيّ واسع النطاق في كلّ من البطينين والأذنين، كما تمّ العثور على "جلطة سرجيّة" كبيرة في جذع الشريان الرئويّ والشرايين الرئيسيّة، بالمقابل لم يظهر الشريان التاجي أيّ تغييرات غير طبيعيّة.

واستنتج الأطبّاء في التقرير أنّ الأسير تعرّض لاعتداء واستخدام مفرط للقوّة والقيود؛ ما أدّى إلى نزيف داخل الجمجمة، وأشارت السحجات الضيّقة والكدمات الكبيرة على أطراف وجذع الشهيد إلى شدّة الاعتداء، إلّا أنّ أيّاً من هذه الإصابات بشكل منفصل لا يفسّر تمامًا سبب الوفاة.

من الممكن أن يكون الضغط النفسيّ الشديد الناتج عن الاعتداء البدني مرتبطًا بحالات وفاة تُعرف بـ"القتل الناتج عن أزمة قلبيّة" في غياب إصابات مهدّدة للحياة. ونظرًا للجلطات الموجودة في الدورة الدمويّة الرئويّة، فإنّ الانسداد الرئويّ يمكن أن يفسّر أيضًا الموت المفاجئ، ومع ذلك، فإنّ عدم وجود تجلّط وريديّ عميق، ووجود جلطات دمويّة في البطينين (وليس فقط على الجانب الأيمن) يشير إلى تغييرات بعد الوفاة بدلاً من حدوث جلطة حادة، وأوصى الأطبّاء بإجراء فحص مجهريّ لتحديد تكوين الانسداد الرئويّ[11].

---

[10] أطبّاء لحقوق الإنسان –إسرائيل. تقرير التشريح الخاصّ باستشهاد الأسير محمد حسين العارف. تقرير صادر في تاريخ 21 كانون الثاني 2024.

[11] أطبّاء لحقوق الإنسان –إسرائيل. تقرير التشريح الخاصّ باستشهاد الأسير محمد حسين العارف. تقرير صادر في تاريخ 21 كانون الثاني 2024.

يشير التقرير الطبيّ بوضوح إلى أنّ الإصابات التي وُجدت على جسد الشهيد محمد العارف ليست مجرد علامات جسديّة عارضة، بل هي نتيجة مباشرة لما تعرّض له من تعذيب، وسوء معاملة أثناء فترة احتجازه القصيرة. فالكدمات الواسعة في مناطق متعدّدة من الجسم، بما في ذلك الرأس والأطراف والصدر والبطن، إلى جانب التورّم الكبير في الساق اليمنى، والورم الدموي فوق الركبة، تشكّل أدلّة قاطعة على العنف الجسديّ الذي مورس، والإصابات التي أشار إليها التقرير لا يمكن تفسيرها إلّا بكونها نتيجة مباشرة لاعتداء جسديّ متكرّر ومتعمّد، وتعكس مستوى كبيرًا من القوّة المفرطة المستخدمة ضدّه، كما أنّ السحجات الخطيّة على المعصمين والكاحلين تُظهر الاستخدام المفرط للأصفاد بشكل تسبّب في أذى واضح، وهو ما يعكس إهمالًا متعمّدًا،واستخدامًا ممنهجًا لهذه الطريقة المؤلمة من التكبيل بهدف إلحاق الأذى بالأسرى. وبالنظر إلى الأحداث والانتهاكات التي تعرّض لها الشهيد محمد عارف، فإنّ ما تعرّض له من تعذيب جسديّ ونفسيّ كانت أسباباً رئيسيّة أدّت بشكل مباشر إلى تدهور حالته الصحيّة التي انتهت باستشهاده.

استهداف الطواقم الطبّيّة في قطاع غزّة

عمدت قوّات الاحتلال على استهداف القطاع الطبّيّ وإخراج المستشفيات كافّة عن العمل منذ بدء الإبادة الجماعيّة في قطاع غزّة، على أثرها قامت بحملات اعتقال واسعة طالت الطواقم الطبّيّة المتواجدة في هذه المستشفيات؛ بهدف إضعاف القدرة على تقديم الرعاية الصحيّة للمرضى والجرحى، فمنذ السابع من أكتوبر تمّ اعتقال ما يزيد عن 333 من العاملين في القطاع الطبّيّ[12]، تعرّضوا خلالها إلى تعذيب شديد أدّى الى ارتقاء عدد منهم، عُرف منهم الطبيب إياد الرنتيسي، والطبيب زياد الدلو، والطبيب عدنان البرش، والممرض حمدان عناية، إضافة إلى العديد من الحالات التي لا تزال مجهولة؛ ما يشكّل انتهاكًا واضحًا للقوانين الدوليّة التي تحظر استهداف العاملين في المجال الطبّيّ والمستشفيات، ويشكّل جريمة حرب وفق المادّة (2/8/ب/24) من ميثاق روما.

[12] The Guardian, “More than 160 Gazan medics held in Israeli prisons amid reports of torture”, 25 February 2025 (https://rb.gy/g37ovv).

وفي تاريخ 2024/4/19 أصدرت مصلحة السجون بياناً يفيد بارتقاء "سجين لأسباب تتعلّق بالأمن القوميّ"، أثناء احتجازه في سجن عوفر الإسرائيليّ، ولم يتمّ تقديم أيّ تفاصيل تتعلّق في أسباب الوفاة، وبعدها أكّد المتحدث باسم مصلحة السجون الإسرائيليّة أنّ البيان يتحدّث عن الطبيب عدنان البرش، وأكمل أنّه يجري تحقيق في الواقعة[13].

تمّ اعتقال الطبيب البرش من مشفى العودة في القطاع، وأُعلن عن ارتقائه شهيداً بعد 4 أشهر من اعتقاله، في هذا السياق أكّدت مقرّرة الأمم المتّحدة الخاصّة المعنيّة بحقّ كلّ إنسان في التمتّع بأعلى مستوى صحيّ يمكن بلوغه، (لالنغ موفوكينغ) قائلة: "إنّ القوّات الإسرائيليّة احتجزته مع أطبّاء وموظّفين طبيّين آخرين في 2024/12/18، في مستشفى العودة شمال غزّة، وفي ذلك الوقت، كان يتمتّع بصحّة جيّدة بشكل عام، ويؤدّي مَهمّاته بشكل طبيعيّ"[14].

ونشر أسير أحتُجز معه في الزنزانة ذاتها قائلاً: "وصل الدكتور عدنان بعد خمسة أيّام من وصولي معسكر"سدية تيمان"، وصُدمتُ عندما عرفت أنّهم أطبّاء أعمل معهم، كانوا في حالة من الرعب الشديد. وعندما تمّ إحضارهم، كان الجنود يمسكون

---

[13] بي بي سي، "من هو الطبيب عدنان البرش أشهر جراحي غزّة الذي توفي في أحد سجون إسرائيل؟"، 3 أيار 2024 (https://www.bbc.com/arabic/articles/c043jk3z5d9o).

[14] مكتب المفوّض السامي، "خبيرة من الأمم المتّحدة تعرب عن ارتعادها لوفاة جراح عظام فلسطينيّ من غزّة أثناء احتجازه لدى إسرائيل"، 16 أيار 2024 (https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/05/un-expert-horrified-death-gazan-orthopedic-surgeon-israeli-detention).

بهم ويضغطون برؤوسهم للأسفل؛ كانوا جميعًا مكبّلين بالأصفاد مع بعضهم البعض، يسيرون مثل القطار، وكانت أيديهم على أكتاف الأشخاص الذين أمامهم. كان الدكتور عدنان يعاني من الألم بسبب الضربات. ومن خلال حديثي معهم، بدا لي أنّ العنف ضدّ العاملين في مجال الرعاية الصحيّة كان أشدّ، فقد تمّ التعامل معهم بعنف. وكان الدكتور عدنان أيضًا يتعرّض للعقاب... تمّ أخذ الدكتور عدنان وغيره، للاستجواب مرّة واحدة خلال احتجازهم هنا، ثمّ نُقلوا إلى مكان آخر. ربّما قبل ثلاثة أيّام من نقلهم تمّ استجوابهم. كان الدكتور عدنان يعاني من إصابات واضحة في الجسم، وكان يجد صعوبة في التنفّس"[15].

وفي منتصف شهر نيسان تمّ نقل الطبيب البرش إلى سجن عوفر، ليرتقي بعدها بوقت قصير، فقد تعرّض الطبيب لأشدّ أنواع التعذيب، فأفاد أحد الأسرى الذين تواجدوا معه قبل استشهاده بأنّه في أحد الأيّام أحضر حرّاس السجن الطبيب البرش إلى القسم في حالة يُرثى لها، فكان من الواضح أنّه تعرّض للاعتداء، وأُصيب بجروح بجسده، قام أحد حرّاس السجن بإلقائه في منتصف الفناء وتركوه هناك، لم يتمكّن الطبيب البرش من الوقوف، على أثرها قام أحد المعتقلين بمساعدته ومرافقته إلى إحدى الغرف، بعدها ببضع دقائق، سمع المعتقلين يصرخون من الغرفة التي تمّ إدخال الطبيب البرش إليها، معلنين أنّ الطبيب عدنان البرش (قد استشهد)[16].

وفي سياق التعذيب الممنهج الذي تعرّض له الأسرى الفلسطينيّون كافّة، وخاصّة أسرى قطاع غزّة، أُعلن عن استشهاد أسيرين بشهر آذار من قطاع غزّة أثناء نقلهم إلى معسكر "سديه تيمان"، بعد تعرّضهم لضرب مبرح على أيدي الجنود أثناء النقل، وفُتح تحقيق في الحادثة واستجوب اثنان من الجنود المرافقين دون اعتقال أيّ منهم، كما هو الحال في التحقيقات التي فتحت بوفاة

[15] Healthcare Workers Watch, “The Killing, Detention and Torture of Healthcare Workers in Gaza”, 7 October 2024 (https://healthcareworkerswatch.org/publications/reports/the-killing-detention-and-torture-of-healthcare-workers-in-gaza/).

[16] Sky news, “'He was the light of my life and I lost him: How a famous surgeon died in an Israeli prison after being taken from Gaza hospital”, 14 November 2024 (https://rb.gy/aob3nl).

33 أسيراً آخرين من القطاع، اثنين منهم على الأقلّ استُشهدوا بسبب الإهمال الطبيّ أو سوء المعاملة، ولم يتمّ اعتقال أيّ من الجنود، وتوالى فتح التحقيقات حتّى وصلت 36 تحقيقاً بما يتعلق بمعاملة الأسرى الفلسطينيّين، و 70 تحقيقاً بما يتعلّق بالحرب[17]، ولم يتمّ الإعلان عن نتائج هذه التحقيقات.

الإهمال الطبّيّ: أحد أوجه العنف في السجون

يُعدّ الإهمال الطبّيّ في السجون الإسرائيليّة أحد أبرز أوجه العنف الممنهج الذي يمارسه الاحتلال ضدّ الأسرى الفلسطينيّين. فمنذ بداية اعتقالهم، يتعرّض الأسرى الفلسطينيّون لظروف صحيّة قاسية تتفاقم نتيجة للإهمال المتعمّد من قبل إدارة السجون، يشمل هذا الإهمال عدم توفير الرعاية الطبيّة اللازمة للأسرى المصابين، وتأخير العلاج، أو حرمانهم من الحصول على الأدوية، إضافة إلى رفض إجراء العمليّات الجراحيّة الضروريّة في بعض الحالات.

وقد ازدادت حاجة الأسرى بعد السابع من أكتوبر عام 2023 للرعاية الطبيّة؛ نظراً للعنف الشديد والقمع الذي تعرّضوا له داخل السجون، إلّا أنّ إدارة السجون كعادتها استمرّت في تجاهل مطالبهم الصحيّة، ورفضت تقديم الرعاية الطبيّة اللازمة لهم، ومع تزايد التعذيب الجسديّ والنفسيّ الذي تعرّض له الأسرى في هذه الفترة، إضافة إلى الظروف القاسية داخل السجون من اكتظاظ، وقلّة النظافة، وندرة الأدوية أصبحت الحالات الصحيّة للأسرى تتدهور بشكل كبير؛ ما أدّى إلى تفاقم العديد من الحالات المرضيّة التي انتهت باستشهاد العديد من الأسرى.

وفي ظلّ الظروف القاسية التي يعيشها الأسرى الفلسطينيّون في السجون الإسرائيليّة، أصبح مرض الجرب (السكابيوس) أحد الأسلحة المروّعة وجزءاً من سياسة التنكيل الممنهج التي تُستخدم ضدّهم، فالجرب هو مرض جلديّ مُعدٍ يسبّب حكّة شديدة والتهابات جلديّة، ويمكن أن يؤدّي إلى مضاعفات صحيّة خطيرة إذا لم يتمّ علاجه بشكل فوريّ، ومن خلال توثيق مؤسّسة الضمير تبيّن أنّ إدارة السجون الإسرائيليّة قامت عمداً بنقل العدوى بين الأسرى من خلال الإهمال المتعمّد في ظروف النظافة

[17] هآرتس، "يتضح من التحقيق في وفاة اثنين من المعتقلين من غزّة أنّ الجنود ضربوهم وهم في طريقهم إلى المنشأة الميدانيّة في اليمن"، 28 أيّار 2024 (https://www.haaretz.co.il/news/politics/2024-05-28/ty-article/.premium/0000018f-bbb6-dc1f-abef-ffbf9de50000?gift=34d43ebaa4e44f0e9dd72af64eac25ca)

داخل الزنازين، والاكتظاظ الكبير الذي يجعل من المستحيل الحفاظ على بيئة صحيّة، إضافة إلى عدم تقديم إدارة السجون العلاج، أو تقديمه متأخّراً؛ ما أدّى إلى تفاقم معاناة الأسرى المصابين، فكان من الشائع أن يُترك الأسرى المصابون بهذا المرض دون علاج لأسابيع؛ ما يؤدّي إلى انتشار المرض بين الأسرى الآخرين.

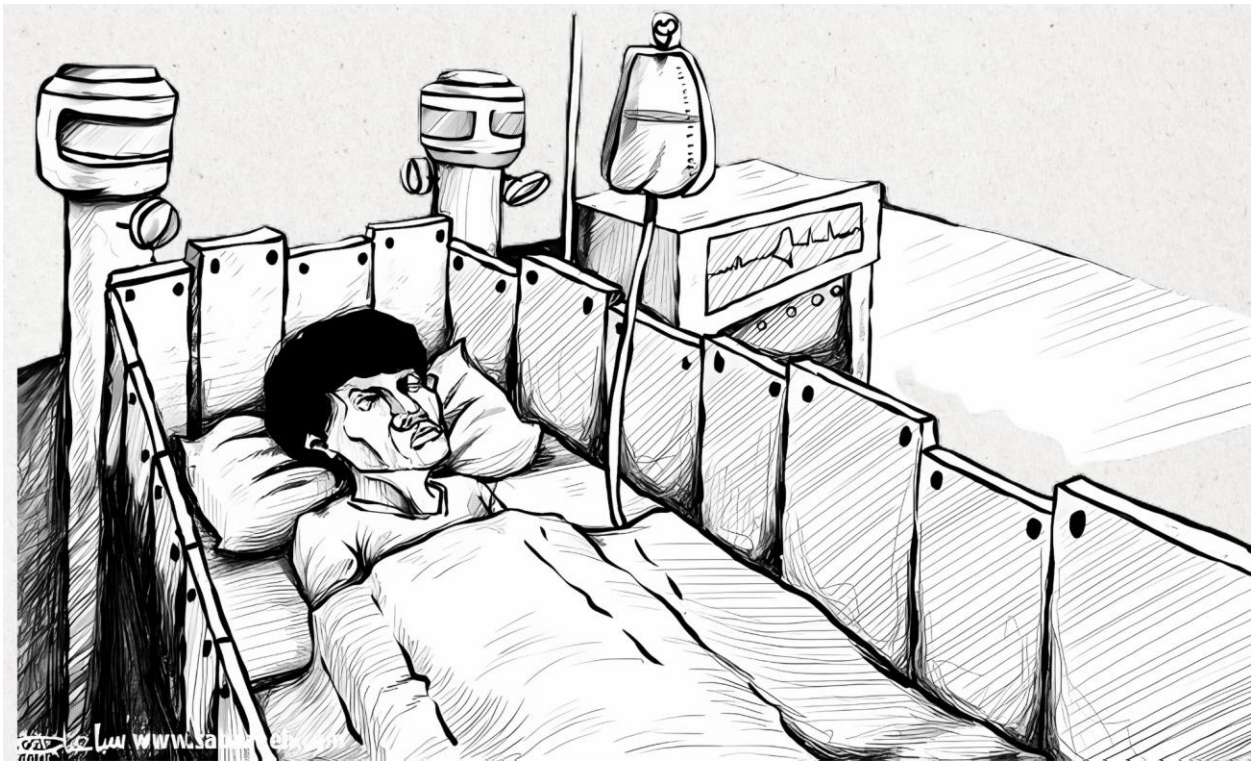

هذا الإهمال ليس مجرد إغفال بسيط، بل هو استراتيجيّة منهجيّة تهدف إلى تعذيب الأسرى بشكل غير مباشر من خلال تعريضهم للآلام المستمرّة، والإصابات المتفاقمة، ويُعدّ هذا الإجراء جزءًا من سياسة شاملة للتنكيل بالأسرى، حيث يُستخدم الإهمال الطبيّ أداةً للضغط عليهم ولإضعافهم نفسيّاً وجسديّاً؛ ما يعكس حجم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في السجون الإسرائيليّة.

ومن أوائل الأسرى الذين ارتقوا هذا العام نتيجة للإهمال الطبيّ الأسير عزّ الدين البنّا الذي ارتقى بتاريخ 2024/2/20، عانى البنا من إعاقة حركيّة وأمراض عديدة، ليتعرّض بعد اعتقاله لتعذيب شديد أدّى إلى تفاقم حالته الطبيّة وبالنتيجة ارتقاؤه. وقد أفاد الأسير (م،ط) حول حالة البنا: "عزّ الدين البنّا من غزّة مشلول من زمان إصابة قديمة، وعنده تقرّحات عميقة جدّاً، ووضعه

صعب جدّاً، الطبيب رآه الآن ويبدو أنّ الوضع صعب، من أيّام لم ينم، ولا يعطوه اي علاج، ولا ينقلوه للمستشفى، لونه أصفر"[18]، ليعلن عن ارتقائه في اليوم ذاته.

وعلى الرغم من كثرة الحالات التي تعرّضت لجرائم طبيّة داخل السجون الإسرائيليّة، إلّا أنّه لا يسعنا الحديث عن جميعها، وعليه سنركز في هذا السياق على بعض الحالات البارزة التي تبرز حجم الانتهاك، ومنها حالة الشهيد وليد دقّة، ومحمد موسى، وسميح عليوي، الذين استشهدوا نتيجة الإهمال الطبيّ المتعمّد، والمعاملة القاسية التي تعرّضوا لها داخل السجون.

حالة الأسير الشهيد وليد دقّة

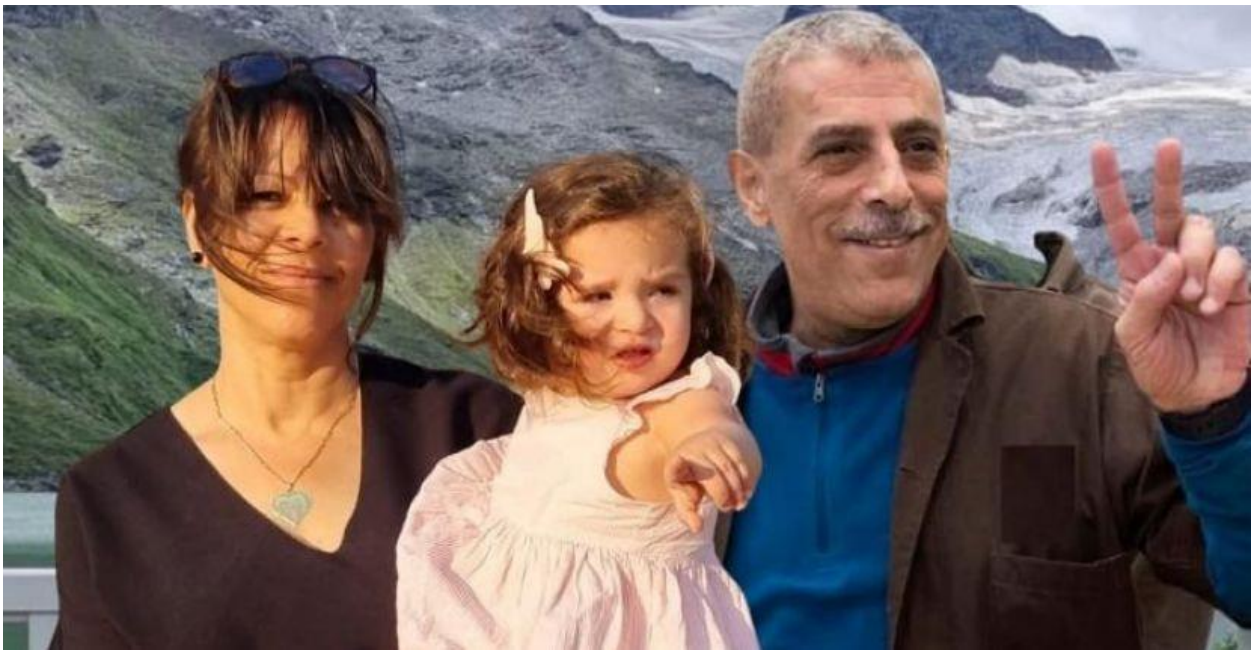

الأسير وليد دقّة، مفكّر وكاتب فلسطيني من مدينة باقة الغربيّة المحتلّة، يبلغ من العمر 61 عامًا، اعتُقل عام 1986، وحُكم عليه بالسجن المؤبّد الذي حُدّد لاحقًا بـ 37 عاماً. بدأ دقّة يعاني من بعض المشاكل الصحيّة أثناء فترة اعتقاله، وشُخِّصت حالته عام 2022 بإصابته بنوع نادر من سرطان نخاع العظام، وعانى منذ ذلك الحين من سياسة الإهمال الطبيّ المتعمّد من قبل مصلحة السجون الإسرائيليّة، وعلى أثر ذلك بدأت حالة الأسير بالتدهور بشكل كبير، ونصح الأطبّاء بإجراء عمليّة زراعة

[18] زيارة المحامي للأسير (م، ط) في عيادة سجن الرملة بتاريخ 20 شباط 2024.

نخاع العظم، ونقله إلى بيئة نظيفة، ولكن مصلحة السجون تجاهلت مطلب الأطبّاء، وأبقته في السجن في ظروف مادّيّة غير ملائمة لوضعه الصحيّ.

وتعرّض دقة خلال عام 2023 إلى مضاعفات طبيّة عدّة، منها: تعرّضه لجلطة أدّت إلى انتفاخ شديد في رجله، رافقها آلام حادّة، ومع مطالباته بنقله إلى مشفى مدنيّ، لكن تأخّرت مصلحة السجون في نقله إلى المشفى ما يقارب 10 أيّام. لاحقًا أُصيب بالتهاب رئويّ حادّ؛ ما استدعى استئصال جزءٍ كبير من رئته اليمنى في نيسان 2023. بعد العمليّة، أُعيد وليد إلى ما يسمّى بعيادة سجن الرملة، ولكن على الرغم من ادّعاء مصلحة السجون أنّها عيادة للأسرى المرضى إلّا أنّها غير مهيّئة طبيّاً لاستقبال الحالات المرضيّة الصعبة التي تحتاج إلى تدخل طبّيّ خاصّ وفوريّ في حال حدوث أيّ مضاعفات، كما أنّ الطاقم الطبّيّ في عيادة سجن الرملة عادة ما يكونون ممرّضين وليسوا أطبّاء مؤهلين للتعامل مع حالات طبّيّة مثل حالة وليد. وأبقت إدارة السجون على اعتقاله في عيادة سجن الرملة على الرّغم من أنّه كان يعاني من هزل شديد، وضيق تنفُّس الذي استدعى استخدامه أنبوبة الأكسجين الصناعيّ، واحتجزته إدارة السجن في ظروف شكّلت خطراً حقيقيّاً على حياته[19].

وفي ظلّ الخطر الحقيقيّ الذي هدّد حياة الأسير وليد دقّة، تقدّمت عائلة دقّة بطلب إلى "لجنة الإفراج المشروط" في تاريخ 2023/5/10، لطلب الإفراج المبكّر عنه، استناداً للمادّة السابعة من قانون "الإفراج المشروط من الاعتقال لعام 2001" التي تنصّ على أنّ "اللجنة مخوّلة أن تطلق سراح أيّ أسير بشروط بعد اطّلاعها على تقارير طبّيّة، وذلك في حال كانت الأسباب الطبية تشير إلى معدوديّه أيّامه، أو أنّ المرض يشكّل خطورة على حياته". إلّا أنّه في تاريخ 2023/05/31 خلال جلسة عقدت في سجن الرملة قرّرت هذه اللجنة أنّ النظر في طلب الإفراج لا يدخل ضمن اختصاصها على اعتبار أنّ دقّة يصنّف من ضمن الأسرى الأمنيّين. وعليه قررت اللجنة إحالة الملفّ إلى "لجنة الإفراج المبكّر" التي تختصّ بالأسرى المحكومين بالسجن المؤبّد، وغيرهم من الأسرى الأمنيّين. وعلى الرغم من أنّ المحاكم الإسرائيليّة كانت قد حدّدت حكم المؤبّد على دقّة بـ37 عاماً التي انقضت في تاريخ 2023/3/24، إلّا أنّ المحكمة الإسرائيليّة زادت عامين إلى الحكم بتهمة تهريب هواتف نقّالة إلى السجن، وذلك يعني أنّ دقّة أصبح يقضي فترة حكم جديدة لا ترتبط بالحكم الأساسيّ.

وبعد نقل الملفّ إلى "لجنة الإفراج المبكّر" للنظر في طلب الإفراج، وبعد نظرها للملفّ تبنّت اللجنة وجهة نظر المستشار القانونيّ باعتبار فترتي العقوبة وحدة واحدة؛ أي أنّ وليد يقضي فترة عقوبة تتكوّن من 39 عاماً، هذا يعني أنّ اللجنة قرّرت

[19] لمعرفة المزيد عن الحالة الصحيّة والإهمال الطبّيّ الذي تعرّض له الأسير وليد دقّة انظر المرجع التالي: (https://www.addameer.org/ar/media/5042).

اعتماد وضع وليد القانونيّ كأسير محكوم بالمؤبّد لأغراض إقرار صلاحيّة اللجنة الخاصّة بالنظر في ملفّه. وعليه قامت اللجنة بتطبيق المادّة (40/أ) من قانون "مكافحة الإرهاب لعام 2016" التي تنصّ على عدم إطلاق السراح المبكّر للأسرى المتّهمين بقتل، أو محاولة قتل والمحكمة قرّرت أنّ هذا العمل إرهابيّ". وعليه تمّ رفض طلب وليد من قبل اللجنة يوم 2023/3/26. واعتمدت اللجنة على هذا القانون على الرغم من استهدافه الأسرى الفلسطينيّين بشكل خاصّ، وفرض إجراءات تمييزيّة ضدّهم، حيث وظّفت دولة الاحتلال هذا القانون ليخدم أهدافها السياسيّة، وينتزع حقوق الفلسطينيّين المشروعة، ويحرمهم من التمتّع بحقوق متساوية مع رعاياها اليهود، فهذا القانون ما هو إلّا أداة لشرعنة انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها دولة الاحتلال.

وعلى الرغم من تعسفيّة وعنصريّة القانون الذي استندت إليه اللجنة في بناء القرار، إلّا أنّ القرار بحدّ ذاته أيضاً يُعدّ قراراً تعسُفيّاً، ويُظهر بوضوح تواطؤ المنظومة الاستعماريّة بكامل بُنيتها ضدّ الأسرى الفلسطينيّين، وسلّط الضوء على إجحاف دولة الاحتلال التي لا تزال تحاكم دقّة بناء على ملفّ قديم انتهى مع انتهاء فترة محكوميّة المؤبّد، ولكنّ سخّرت المنظومة الاستعماريّة بأكملها جميع إمكانيّاتها للنيل من دقّة عن طريق الإبقاء على احتجازه في ظلّ ظروف صحيّة تشكّل خطراً حقيقيّاً على حياته، وتعمّدت إبقاءه في ظروف اعتقال سيّئة جدّاً دون وجود متابعة طبّيّة حقيقيّة.

لم تيأس عائلة الأسير يوماً، ولم تخضع لقرارات اللجان التي سبق ذكرها، بل توجّهت العائلة لاستئناف قرار اللجنة إلى المحكمة المركزيّة في مدينة اللد المحتلّة للاعتراض على قرار رفض الإفراج، وعقدت جلسة في تاريخ 16/07/2023 ، إلّا أنّ بعد جلسات عدّة للنظر في الاستئناف أصدرت المحكمة المركزيّة في اللد قراراً بتاريخ 7/8/2023 يقضي برفض الإفراج المبكّر عن الأسير وليد دقّة، والإبقاء على احتجازه على الرغم من التدهور الكبير الذي طرأ على وضعه الصحيّ في الأشهر التي سبقت هذا القرار. وبعد عاماً على الاعتقال، ومحاولات لا متناهية من قبل عائلة الأسير وليد دقّة للإفراج عنه إلّا أنّ 38 في مشفى "أساف هروفيه ". 7/4/2024سياسة الإهمال الطبّيّ نالت من وليد، وأُعلن عن استشهاده يوم الأحد الموافق

تنكيل ما بعد الموت

لم تكتفِ دولة الاحتلال بهذا القدر من التنكيل في دقّة وعائلته، وأبلغوا العائلة نيّتهم احتجاز جثمان دقّة، وحرموه وعائلته آخر حقوقه في دفنه. وعلى الرغم من إقامة العائلة مراسم العزاء، إلّا أنّ شرطة الاحتلال قامت بمداهمة خيمة العزاء، على أثرها أرسل مركز عدالة بتاريخ 2024/4/8 رسالةً عاجلة إلى المفوّض العامّ للشرطة، "كوبي شبتاي"، وقائد مركز شرطة باقة الغربيّة، "بن شوستر" عقب الاقتحام الذي صاحبة اعتقال عدد من أفراد الأسرة والمعزين، واستخدام القوّة المفرطة؛ ما أدّى إلى إصابة عدد من المتواجدين بالمكان أيضًا. واستندت الرسالة إلى عدم وجود أيّ أمر قضائيّ يمنع العائلة من نصب الخيمة، مع استنادها إلى ادّعاءات الضرر بالنظام العام وسلامة الجمهور دون تفويض هو أمر خارج نطاق صلاحيّتها، وغير قانونيّ.

وطالب المركز في الرسالة بامتناع الشرطة عن أيّ تدخّل في شؤون العزاء، والتوقّف عن المسّ بكرامة الأسرة، وحقّها في احترام المتوفّى، والحداد عليه على النحو المتعارف عليه[20].

وفي إطار التداول بالالتماس الذي قدّمته عائلة الشهيد وليد دقّة، جاء ردّ الدولة الصادر في تاريخ 2024/6/11 أنّ المجلس الوزاريّ المصغّر صادق بتاريخ 2024/6/9 على قرار وزير الدفاع، "يوآف غالانت"، باحتجاز جثمان دقّة كورقة مساومة إلى حين التوصّل إلى اتّفاق مستقبليّ مع حركة حماس، وأضافت دولة الاحتلال أيضًا أنّه على الرغم من أنّ هذا القرار اتُّخذ على أساس أنّ الاحتفاظ بجثمان دقّة هو "حالة استثنائيّة للغاية"، تبرّر الانحراف عن سياسة عدم الاحتفاظ بجثامين مواطنين إسرائيليّين، إلّا أنّ مجلس الوزراء قرّر الاستمرار في الاحتفاظ بمزيد من الجثامين في أيدي سلطات الاحتلال حتى تتّخذ قرارًا مختلفًا في هذا الشأن. وجاء في ردّ دولة الاحتلال أنّه يجب رفض التماس عائلة الشّهيد دقّة؛ لأنّه لا يوجد سبب لتدخّل المحكمة العليا في قرار وزير الدفاع[21]. ولا تزال دولة الاحتلال تحتجز جثمان الشهيد وليد دقة مع (63) من جثامين الأسرى الشهداء حتّى نهاية العام 2024.

احتجاز جثامين الأسرى الشهداء

تُعدّ سياسة احتجاز جثامين الأسرى الشهداء من أبرز أدوات العقاب الجماعيّ التي تستخدمها إسرائيل ضدّ الفلسطينيّين، حيث ترفض سلطات الاحتلال تسليم جثامين الأسرى الذين يُستشهدون داخل السجون، وتحرم عائلاتهم من حقّهم الطبيعيّ في دفن أبنائهم وفقاً للعادات والتقاليد المتعارف عليها. هذه السياسة ليست مجرد إجراء عقابيّ، بل تُعدّ انتهاكًا صارخًا للقانون الدوليّ الإنسانيّ، الذي يكفل احترام كرامة الموتى، وحقّ عائلاتهم في وداعهم ودفنهم بشكل لائق.

تستخدم دولة الاحتلال هذه السياسة كورقةَ ضغطٍ سياسيّ، كما هو الحال مع الأسير الشهيد وليد دقّة الذي صرّحت سلطات الاحتلال بنيّتها استخدام جثمانه في عمليّات تبادل مستقبليّة. وتستخدم دولة الاحتلال هذه السياسة إجراءً عقابيّاً بحقّ الشهيد وعائلته. ولم تطل هذه السياسة أسيراً واحداً أو اثنين، بل تشمل العشرات من الأسرى الشهداء، حيث لا يزال الاحتلال يحتجز

---

[20] مركز عدالة، "مركز عدالة للشرطة: هدم خيمة عزاء الشهيد وليد دقّة تصرّف انتقاميّ وغير قانونيّ"، 9 نيسان 2024 (https://www.adalah.org/ar/content/view/11091).

[21] مركز عدالة، "في ردها على الالتماس للعليا: الدولة أبلغت المحكمة اعتزامها احتجاز جثمان وليد دقّة كورقة للمفاوضة في صفقة تبادل أسرى مستقبليّة"، 12 حزيران 2024 (https://www.adalah.org/ar/content/view/11131).

جثامين (63) أسيرًا استشهدوا داخل السجون الإسرائيليّة، ويُحرم ذويهم حتّى من معرفة مصيرهم، وما إذا كانت جثامينهم لا تزال في ثلّاجات الاحتلال أو قد تمّ دفنهم سرًّا في "مقابر الأرقام"، وهي مقابر سرّيّة تحتجز فيها إسرائيل جثامين الفلسطينيّين، وفي محاولة من دولة الاحتلال لشرعنه احتجاز الجثامين، أقرّت الهيئة العامة للكنيست بالقراءة التمهيديّة في تاريخ 2024/2/14، 3 مشاريع قوانين، تمنع الحكومة من إعادة جثامين مقاومين فلسطينيّين، في حال نفّذوا بحسب ما يسمّى في القانون الإسرائيليّ "عملاً إرهابيّاً"، وقُتلوا خلاله[22]. وبالرغم من أن القانون لا يزال في مراحله التشريعيّة، لكن جرت الموافقة عليها في القراءة التمهيديّة؛ الأمر الذي يعطي مؤشراً واضحاً على نيّة حكومة الاحتلال في الاستمرار في احتجاز الجثامين، والسير قُدُماً بجعلها تتجاوز فقط السياسة لتصبح قانوناً انتقاميّاً.

تُشكّل سياسة احتجاز جثامين الأسرى الشهداء من قِبل سلطات الاحتلال انتهاكاً صارخاً للقانون الدوليّ، إذ تتعارض مع العديد من الاتفاقيّات والمواثيق الدوليّة التي تنصّ على احترام كرامة الموتى، وحقّ عائلاتهم في دفنهم. يُعدّ هذا الإجراء مخالفاً لاتفاقيّة جنيف الأولى لعام 1949، حيث تنصّ المادّة (17) على أنّ "على أطراف النزاع التحقق من أن الموتى قد دُفنوا باحترام وطبًاقا لشعائر دينهم إذا أمكن". كما تؤكّد المادة (34) من البروتوكول الإضافيّ الأوّل لاتفاقيّات جنيف لعام 1977 على "حظر أيّ اعتداء على الكرامة الشخصيّة، بما في ذلك المعاملة المهينة، أو الحاطّة بالكرامة بحقّ الأفراد المتوفّين".

إضافة إلى ذلك، تنتهك هذه السياسة المادّة (8) من اتفاقيّة روما الأساسيّة للمحكمة الجنائيّة الدوليّة، التي تُصنّف "الاعتداء على كرامة الإنسان، وخاصّة المعاملة المهينة والمُحِطّة بالكرامة" كجريمة حرب.

لا تكتفي دولة الاحتلال باحتجازها جثامين الأسرى الشهداء بحرمان العائلات من وداع أبنائها، بل تمارس شكلًا من أشكال العقاب الجماعيّ والتعذيب النفسيّ، وهو أمر يتعارض مع المادّة (7) من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، التي تحظر"المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانيّة، أو المهينة". بذلك، تُعدّ هذه السياسة غير قانونيّة بموجب القانون الدوليّ، وتستلزم محاسبة دوليّة، وعلى الرغم من هذا الانتهاك الصارخ والواضح إلّا أنّ دولة الاحتلال لا تزال تمارس هذه السياسة، بل وكثّفت من استخدامها بعد السابع من أكتوبر.

الأسير الشهيد محمد منير موسى

---

[22] مركز مدار، "بالقراءة التمهيديّة –ثلاثة مشاريع قوانين تمنع إعادة جثمان المقاومين الفلسطينيّين"، 14 شباط 2024 (http://tinyurl.com/yc5bc4kp).

اعتُقل الأسير محمد منير موسى (37 عاماً) من بيت لحم بتاريخ 2023/4/20 ليكون هذا اعتقاله الأول، وهو متزوّج وأب لثلاث طفلات، أصغرهنّ تبلغ من العمر 3 سنوات. كان يعاني الأسير محمد موسى من مرض السكريّ قبل اعتقاله، وخلال فترة اعتقاله تعرّض إلى جريمة طبّيّة، لم تقتصر على مرض السكريّ فحسب، بل اختلطت مع مرض الجرب (السكابيوس) الذي انتشر بين الأسرى في السجون، وأصاب الشهيد موسى الذي أهملته مصلحة السجون، ليعلن عن استشهاده في تاريخ 2024/10/13.

كان الأسير منير موسى يُحتجز في قسم 8 في سجن ريمون، ليتمّ نقله بعدها إلى قسم 6 برفقة عدد من الأسرى من ضمنهم الأسير المحرّر (م،ش)، شهدت فترة احتجازهم انتشار كبير لمرض الجرب في جميع أقسام السجن، مما أدى الى إصابة عدد كبير من الأسرى بالمرض، من ضمنهم الأسير محمد موسى الذي اصيب في المرض في شهر أيار 2024، وبسبب حالته المرضيّة التي سبقت الاعتقال وإصابته بالجرب، طلب محاميه أثناء انعقاد جلسة المحكمة أن يتمّ تقديم علاج له لأنّه طلب بشكل مسبق ومتكرّر من إدارة السجن أن تقدّم له العلاج، لكن جميع طلباته قُوبلت بالرفض، وأقرّت المحكمة بأن يخرج إلى العيادة ليقدَّم له العلاج المناسب. وعندما أخرجه السجّانون إلى العيادة قيّدوه من يديه ورجلية بقيود حديديّة، وتشبك بينها سلسلة (تقييد الأسرى المصنّفين عالو الخطورة)، وأثناء ذهابه إلى العيادة تعرّض للضرب، ولم يعطوه علاجاً للجرب.

وأفاد الأسير (م،ش) بخصوص ما حصل مع الشهيد محمد موسى قائلاً: "ما حدث مع محمد، أنّه كان يعاني من مرض السكّريّ، وبعد فترة من إصابته بالمرض الجلديّ أصابته التهابات، ولم يَعُد يقوى على الحركة، وفقط عينه كانت تتحرّك، صاروا الشباب يأخذوه على الحمّام، ويطعمونه، غطّى المرض الجلدي جسمه بشكل كامل حتى انتشر بين أصابعه ما عدا رقبته ووجهه، وتدهورت حالته الصحيّة كثيراً"[23]، وتابع الأسير المحرّر قائلاً: "وفي أحد الأيام حضر نائب مدير السجن "امنون"، قال لنا باللغة العبريّة التي أفهمها "انتوا زومبي مش بشر"، وذلك يدلّ على سوء حالة الأسرى بسبب ما يتعرّضون له من جرائم وسوء معاملة وبسبب انتشار مرض الجرب، فعلى الرغم من أنّه يقع على عاتق إدارة السجن توفير العلاج الضروريّ للأسرى، تنصّلت إدارة السجون من مسؤوليّاتها، واكتفت بالاستهزاء بالأسرى ووصفهم "بالزومبي".

[23] مقابلة ميدانيّة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرّر (م،ش) بتاريخ 9 تشرين الثاني 2024.

كما وأفاد الأسير (و، ر) لهيئة شؤون الأسرى والمحرّرين ونادي الأسير قائلاً: "إنّ السّجّانين كانوا يصفون قسم (6) في سجن ريمون بقسم (الزومبي)، لما تركته أعراض هذا المرض على هيئات الأسرى، فأحد الأسرى الذين كانوا محتجزين معي (كما لو كان مصاباً بحروق شديدة)، فنحو (85) من الأسرى من أصل (155) محتجزين داخل القسم عانوا من هذه الأعراض بدرجات مختلفة"[24].

بالرغم من عدم تمكُّن المؤسّسات الحقوقيّة لجمع معلومات تُظهِر بشكل واضح وقاطع ما الذي حدث مع الأسير محمد موسى، حيث عملت إدارة السجون على منع زيارة المحامين للأسرى لفترات طويلة، كما وعملت على نقل الأسرى بشكل مستمرّ من سجن إلى آخر؛ ما أسهم في صعوبة الحصول على معلومات دقيقة وكاملة فيما يخصّ استشهاد عدد كبير من الأسرى، يعود ذلك لسياسة التكتُّم، ومحاولة إخفاء المعلومات من أجل التغطية على الجرائم التي يتمّ ارتكابها داخل السجون في ظلّ تواطؤ إدارة السجون، والمحاكم في محاولة لإخفاء الحقائق، والتغطية على الانتهاكات التي تجري داخل السجون الإسرائيليّة، يعكس هذا التواطؤ سياسة الاحتلال القائمة على القمع، والتغطية على الانتهاكات المستمرّة بحقّ الأسرى الفلسطينيّين.

الأسير الشهيد سميح عليوي

[24] جمعيّة نادي الأسير الفلسطيني. "هيئة الأسرى ونادي الأسير تستعرضان إفادة لأحد الأسرى المفرج عنهم والذي رافق الشهيد محمد منير موسى من شهر آذار حتى شهر أيلول". 13 تشرين الأول 2024 (https://www.ppsmo.ps/home/news/15515?culture=ar-SA).

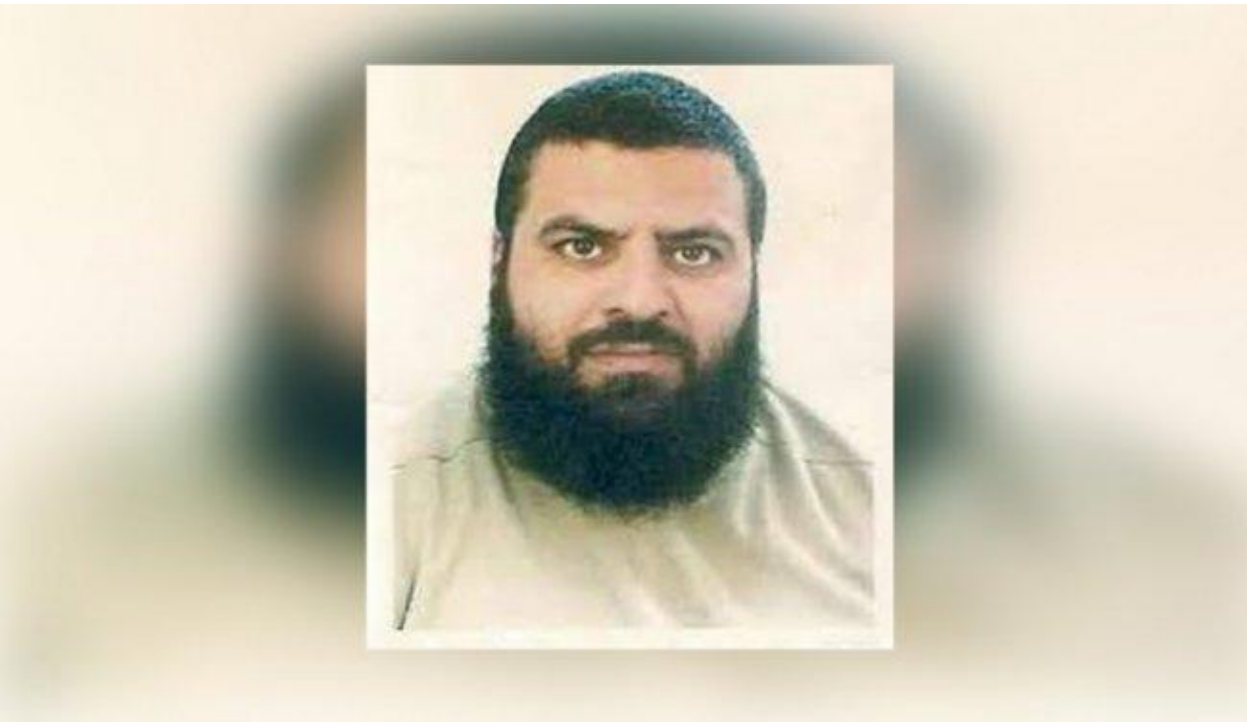

اعتُقل الأسير سميح عليوي من منزله الكائن في مدينة نابلس في تاريخ 2023/10/23، لم يعتدِ عليه الجنود أثناء الاعتقال، وجرى نقله إلى مركز توقيف حوّارة حيث مكث به مدة يومين، ثمّ انتقل إلى مجدّو، واحتُجز لمدّة شهر وبعدها نُقل مرّة أخرى إلى سجن النقب. أثناء نقله إلى سجن النقب عن طريق البوسطة جرى الاعتداء عليه، وفور وصوله السجن قامت وحدة "الكيتر" ووحدة "النحشون" المسؤولة عن نقل الأسرى بالاعتداء عليه بالعصيّ والركلات، وأجبروه برفقة عدد من الأسرى الذين نُقلوا معه بالسير على أربع أطراف كنوع من الإهانة[25].

تدهور حالة الأسير سميح عليوي في السجون الإسرائيليّة

لم يكن العليوي يعاني من أيّ أمراض مزمنة قبل الاعتقال سوى أنّه خضع لعمليّة لاستئصال ورم حميد بالأمعاء الدقيقة بمشفى رفيديا بمدينة نابلس، عانى على أثرها من فتق خارج المعدة كان يتطلّب إجراء عمليّة، إلّا أنّ اعتقاله حال دون إجرائها، وعندما جرى اعتقاله، وخلال احتجازه تعرّض لضرب شديد؛ ما أدّى إلى مضاعفات صحيّة منها زيادة حجم الفتاق، على أثرها أفاد الطبيب في عيادة سجن مجدو أنّه بحاجة إلى إجراء عمليّة لزراعة شبكيّة، مع التأكيد على أنّ السجّانين كانوا قد رفضوا إخراجه إلى العيادة، ولكن عندما طلب محاميه من القاضي في المحكمة تقديم العلاج اللازم له لأنّه يعاني من أوجاع حوّلته المحكمة

[25] زيارة أجراها المحامي للأسير محمد عليوي في سجن النقب بتاريخ 26 آذار 2024.

إلى الطبيب، وخلال زيارة الطبيب أفاد أيضاً أنّهم سيقومون بإجراء عمليّة الزراعة وقت الحاجة لها، وبعدها لم يخرج مرّة أخرى إلى الطبيب على الرغم من طلباته المتكرّرة، ولدى زيارة المحامي له في سجن النقب أفاد المحامي قائلاً: "يطلعني الآن عليوي على بطنه وكأنّه يوجد كتلة بحجم طابة تنس داخل البطن عند المعدة واضح يوجد خلل، ولم يره طبيب هنا ويربط قماشة على بطنه، وأيضاً لديه عمليّة عصب عند الكفّ من الخارج باليد اليسرى، ويشعر بتشنّج شديد عندما يضع له الكلبشات يطلعني على آثار الكلبشات على يديه وهي آثار واضحة"[26].

وعلى أثر التدهور في حالة عليوي الصحيّة، قامت مؤسّسة الضمير بتحويل حالته لجمعية اطباء لحقوق الانسان ، الذين بدورهم قاموا بمراسلة رئيس الخدمات الطبّيّة في مصلحة السجون بتاريخ 2024/5/20، أفادت الرسالة بأنّ عليوي خلال زيارة المحامي اشتكى من آلام شديدة في البطن، وانتفاخ على شكل ورم، وذكر عليوي أنّ طبيب السجن أخبره بأنه يعاني من فتق، وقام بإحالته لإجراء فحص بالموجات فوق الصوتيّة ولمعاينة جراح لتحديد العلاج المناسب. ومع ذلك، وعلى الرغم من شكواه المتكرّرة من الألم الشديد، لم يتم بعد تحويله لإجراء الفحوصات، أو تلقّي العلاج الجراحيّ الموصى به، إضافة إلى ذلك، أشار عليوي إلى أنّه قبل اعتقاله خضع لعمليّة جراحيّة في كتفه اليسرى، وأنّه يعاني من آلام شديدة، وتشنّجات عضليّة في الكتف نتيجة تقييد يديه خلف ظهره دون مراعاة لحالته الصحيّة، وطلب أطبّاء لحقوق الإنسان في نهاية المراسلة أن يتلقّى عليوي الرعاية الطبّيّة اللازمة[27].

بالمقابل قامت مصلحة السجون بالردّ على طلبهم بتاريخ 2024/6/4، وأفادوا أنّ عليوي يعاني من آلام في منطقة البطن إلّا أنّه عندما قاموا بالفحص السريريّ بتاريخ 2024/5/23 لم يظهر أيّة نتائج "مقلقة" ولا حاجة لأن يقوموا بإجراء أيّ تدخل أو علاج إضافيّ في الوقت الراهن، ونفت مصلحة السجون أنّه يعاني من أيّة شكوى تتعلّق بآلام العضلات أو الكتف، وأشاروا إلى أنّ حالته الصحيّة العامّة "مُرضية ومستقرة"[28].

وبسبب إصرار مصلحة السجون في الاستمرار بممارسة الجرائم الطبّيّة بحقّ الأسرى، وعدم تقديم العلاج المناسب ، والإهمال في الفحوصات الطبّيّة، وعدم التشخيص الصحيح لما يعانونه من أمراض تحتاج لرعاية طبّيّة، قام محامي من طرف أطبّاء

---

[26] المصدر السابق.

[27] مراسلة أطبّاء لحقوق الإنسان –إسرائيل لمصلحة السجون بخصوص تقديم الرعاية الطبيّة للأسير سميح عليوي في تاريخ 20 أيار 2024.

[28] مصلحة السجون الإسرائيليّة، الرد على مراسلة أطباء لحقوق الإنسان –إسرائيل بخصوص تقديم الرعاية الطبيّة للأسير سميح عليوي، 4 حزيران 2024.

لحقوق الإنسان بزيارة عليوي في شهر آب 2024 في سجن النقب الذي بدوره اشتكى مرّة أخرى من أوجاع شديدة في البطن، وذكر أنّه خضع لمعاينة قبل حوالي شهرين في عيادة السجن لكن لم يتمّ تقديم أيّ علاج له، وأوضحت المراسلة أنّه في الآونة الأخيرة أصبح يعاني من شدّة الألم وصاحب الألم غثيان، ونتيجة لذلك طلب الأطبّاء أن تقوم إدارة السجن في إعادة النظر في حالته، والتأكّد من حصوله على العلاج المناسب، وتحديد سبب معاناته[29]، وبعد هذه المراسلة قامت مصلحة السجون في الردّ بتاريخ 2024/10/7، فجاء في ردّها أنّ عليوي خضع لفحوصات طبّيّة في السجن بتاريخ 2024/9/4 ولوحظ استقرار في حالته الصحيّة، وبتاريخ 2024/9/14 توجّه مرّة أخرى إلى عيادة السجن، وفي اليوم التالي نُقل إلى مشفى "سوروكا" المدنيّ بسبب تدهور في حالته الصحّيّة، وفي المشفى تمّ إدخاله إلى قسم الباطنيّة بسبب معاناته من آلام شديدة مصحوبة بدوار وفقدان شهيّة، وفي المشفى تلقّى علاجاً عبر الوريد لتعويض نقص الأملاح وخرج من المشفى، وبتاريخ 2024/9/16 نُقل الى عيادة سجن الرملة.

تم نقل الأسير عليوي إلى عيادة سجن الرملة لكي يواصل العلاج، وعمليّات المراقبة بسبب التدهور الكبير في صحّته، وأفاد المسؤولون عن العيادة في الردّ على طلب أطبّاء لحقوق الإنسان، أنّ عليوي في وعيه الكامل ومستقر من الناحية التنفُّسيّة والدوريّة، لكنّه يبدو ضعيفاً ويعاني من الهزل ولا يقدر على التكلّم بشكل واضح، ويزن 40 كغم فقط، ويمكنه المشي وحده لكن ببطء، وبتاريخ 23/9/2024 تمّ نقله بسيّارة إسعاف إلى مستشفى شمير بسبب انخفاض حادّ في مستوى البوتاسيوم (1.4). وتلقّى سوائل تحتوي على البوتاسيوم في قسم الطوارئ بالمستشفى، وخرج صباح اليوم التالي إلى عيادة سجن الرملة، حيث استمرّ في تلقّي علاج البوتاسيوم والمغنيسيوم عن طريق الفم. ولخّص ردّ مصلحة السجون أنّ عليوي يخضع لمتابعة طبّيّة في عيادة سجن الرملة، وتمّت إحالته إلى فحوصات خارجيّة شاملة –لم يتمّ تحديد موعدها بعد–[30].

الوضع القانونيّ للأسير سميح عليوي

[29] مراسلة أطباء لحقوق الإنسان –إسرائيل لمصلحة السجون بخصوص تقديم الرعاية الطبيّة للأسير سميح عليوي في تاريخ 28 آب 2024

[30] مصلحة السجون الإسرائيليّة، الرد على مراسلة أطبّاء لحقوق الإنسان –إسرائيل بخصوص تقديم الرعاية الطبيّة للأسير سميح عليوي، 7 تشرين الأول 2024.

فور اعتقال الأسير سميح عليوي، جرى تحويله إلى الاعتقال الإداريّ، وصدر بحقّه أمر اعتقال إداريّ لمدّة 6 أشهر. عند انقضاء فترة الإداريّ الأوّل قام القائد العسكريّ للمنطقة بتجديد اعتقاله مدّة 6 أشهر إضافيّة، ولكن ثبتت المدّة على 4 أشهر، وجُدّد أمر الاعتقال الإداريّ مرّة أخرى لمدة 4 أشهر إضافيّة، ليكون مجموع ما صدر ضدّه ثلاثة اوامر اعتقال إداريّ.

وأفادت زوجة عليوي لمؤسّسة الضمير أنّه في بداية شهر تشرين الثاني 2024، وعندما جرى تجديد أمر الاعتقال الإداريّ للأسير عليوي للمرّة الثالثة، أبلغت زوجته محامي الدفاع بأنّ سميح يعاني من مشاكل صحيّة خطيرة، وذلك استنادًا إلى معلومات تلقّتها من أسرى مفرج عنهم. بناءً على ذلك، طلب المحامي تقريرًا طبّيّاً حديثًا من العائلة، ليتمّ تقديمه للمحكمة من أجل طلب جلسة استئناف مستعجلة، وكان آخر تقرير طبّيّ حصلت عليه العائلة حول حالته الصحيّة كان التقرير الصادر في آب 2024.

قدّم المحامي التقرير الطبّيّ إلى المحكمة العسكريّة في عوفر، وطالب بتحديد جلسة استئناف مستعجلة، إلّا أنّ المحكمة رفضت الطلب في 11/11/2024. وبرّرت الرفض بأنّ التقرير المرفق يشير إلى أنّ وضع الأسير سميح غير طارئ، ولا يهدّد حياته بشكل خطير، وطلبت تقديم تقرير طبّيّ أحدث، إلا أنه من المهم التنويه إلى أنّ المحكمة أصدرت هذا القرار بعد استشهاد سميح عليوي داخل السجن، بينما كانت العائلة لا تزال تأمل في إنقاذه، حيث لم تكن قد تلقّت أيّة معلومات رسميّة عن استشهاده حتّى ذلك التاريخ.

محاولات العائلة في معرفة معلومات عن سميح عليوي

وفي استمرار جريمة الإبادة الجماعيّة التي شرعت بها دولة الاحتلال منذ السابع من أكتوبر عام 2023، والتي انعكست آثارها على السجون بشكل مباشر، ومنع الأسرى من التواصل مع عائلاتهم، وحرمان عائلات الأسرى من معرفة مصير أقاربهم المحتجزين في السجون الإسرائيليّة، كانت عائلة سميح عليوي إحدى هذه العائلات التي عاشت فترات طويلة دون معرفة أوضاع الأسير سميح عليوي، ولدى محاولات العائلة في التواصل مع المؤسّسات الحقوقيّة المعنيّة في شؤون الأسرى ليتمّ التأكّد من مكان احتجازه، كان الردّ الذي جاء للمؤسّسات يفيد بعدم وجود اسم له في سجلّات مصلحة السجون، بما فيها عيادة سجن الرملة؛ ما أثار شكوك جدّيّة حول استشهاده. وبتاريخ 15/11/2024 تمّ تبليغ العائلة باستشهاد سميح عليوي داخل السجن عن طريق الارتباط الفلسطينيّ، وبعد التواصل مع هيئة شؤون الأسرى تبيّن أنّ التاريخ الفعليّ للاستشهاد كان يوم

6/11/2024[31]. وبالنظر إلى ردّ المحكمة الذي جاء على استعجال الاستئناف في ظلّ استشهاد الأسير يؤكّد تواطؤ مختلف أجهزة دولة الاحتلال في إخفاء المعلومات، والتستُّر على الجرائم التي ترتكبها بحقّ الأسرى في السجون الإسرائيليّة، وعدم وجود نيّة في مساءلتهم أو محاسبتهم، ونظراً لهذا التواطؤ كان للأسرى المحرّرين دور أساسيّ في فضح الممارسات والجرائم التي تعرّضوا لها خلال فترات احتجازهم في المعسكرات الإسرائيليّة، وأثناء نقلهم إلى السجون المركزيّة واحتجازهم فيها، حيث إنّ المؤسّسات الحقوقيّة تمكّنت من جمع العديد من الشهادات من الأسرى المحرّرين الذين شهدوا على بعض حالات الاستشهاد في السجون، منهم الأسير (م،ن) الذي شهد على استشهاد الأسير معاذ ريّان من ذوي الاحتياجات الخاصّة في معسكر "سديه تيمان" الذي جرى اعتقاله من قطاع غزة في تاريخ 13/10/2023، فأفاد: "استشهد معاذ ريان وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة منذ الولادة، ولا يستطيع الحركة سوى من عينيه ولسانه، ويحتاج لأدوية وعلاجات لكن لم يعطوه، وما حدث أنّه بقي حوالي 3 أيّام لا يستطيع الأكل وشرب المياه لأنّه لا يأخذ أدويته، ووضعه بدأ يصبح أسوأ، طالبنا كثيراً بأدويته دون جدوى وفي اليوم 13 أو 14 من اعتقالي فقد معاذ قدرته على الكلام، وبعد ساعات لاحظنا بأنّ عيونه لا تتحرّك، كان معنا طبيب أوعية دمويّة كان يعمل في مستشفى كمال عدوان قبل اعتقاله، قام بفحص ريّان وقال إنّه متوفّى ولا يوجد نبض، بدأنا نصرخ حتى حضر الجيش وأخذوه، وبعدها لم نعرف عنه شيئاً"[32].

جريمة الاختفاء القسريّ .. شهداء قطاع غزّة، أعداد لا تعكس الواقع

[31] مقابلة هاتفيّة أجرتها مؤسّسة الضمير مع زوجة الأسير سميح عليوي في تاريخ 25 تشرين الثاني 2024.

[32] مقابلة هاتفيّة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرّر (م،ن) بتاريخ 19 تشرين الثاني 2024.

منذ السابع من أكتوبر عام 2023، باشرت قوّات الاحتلال حرباً دامية استهدفت كلّ ما هو حيّ في قطاع غزّة، وباشرت في عمليّات قتل نفّذها سلاح الجوّ الإسرائيليّ، إضافة إلى توغّل جيش الاحتلال في جميع أنحاء القطاع، فبالتوازي مع عمليّات القتل التي استهدفت ما يزيد عن 45 ألف شهيد من قطاع غزّة[33]، باشرت أيضاً بعمليّات الاعتقال التي لم تستثنِ أحداً من شرائح المجتمع.

ومع تكثيف عمليّات الاعتقال، قامت قوّات الاحتلال بإيقاع جميع أشكال العذاب على المعتقلين، سواء أثناء عمليّات الاعتقال، أو بعد نقلهم إلى المعتقلات الإسرائيليّة، ومنذ بداية الحرب مروراً بعام 2024، ارتقى عدد كبير من الأسرى الذين اعتُقلوا من قطاع غزّة، ارتقى بعضهم بسبب جرائم التعذيب التي نُفّذت بحقّهم، وبعض آخر بسبب جرائم الإهمال الطبّيّ المتعمّد الذي راح ضحيته العديد من الأسرى الذين تعرّضوا للتعذيب الشديد داخل السجون، أو الذين كانوا يعانون من أمراض مزمنة، أو من إصابات سابقة تعرّضوا لها نتيجة استهدافهم من قبل آلة الحرب الإسرائيليّة حيث تم اعتقال العديد من الأسرى من أسرّة العلاج، أمّا القسم الآخر من الشهداء فهم الذين جرى اعتقالهم داخل القطاع، واستخدمهم جيش الاحتلال دروعاً بشريّة، ومن ثمّ تمّ إعدامهم ميدانيّاً، أو جرى اعتقالهم واستجوابهم ومن ثمّ إعدامهم ميدانيّاً، مع التأكيد على أنّ بعضاً من هؤلاء الشهداء أخفى الاحتلال اعتقالهم، وبقي عدد كبير منهم مصيره مفقود حتّى اليوم.

وعلى الرّغم من تعدّد أسباب ارتقاء الشهداء الغزّيّين، إلّا أنّ دولة الاحتلال الإسرائيليّ منذ بداية الحرب مارست جريمة الاختفاء القسريّ التي استهدفت الأحياء منهم والأموات، وتحفّظت ورفضت على مدى أشهر طويلة من الإفصاح عن أيّة معلومات تخصّ المعتقلين الغزّيّين ، ضمن منظومة قانونيّة وقضائيّة وفّرت بيئة حاضنة لارتكاب هذه الجريمة، فبدايةً كانت القوانين

[33] حسب توثيق وزارة الصحّة حتّى تاريخ 31 كانون اول 2024.

والتعديلات الإسرائيليّة من أبرز العوامل التي أسهمت في زيادة أعداد المفقودين، واختفاء المعتقلين قسريّاً، فبموجب قانون "اعتقال المقاتلين غير الشرعيّين" لعام 2002[34]، يُمكن للاحتلال اعتقال الأفراد دون تهمة واضحة أو محاكمة، معتمدًا على إجراءات قانونيّة تفتقر إلى الشفافية والمراجعة القضائيّة. وقد تمّ تعديل هذا القانون مرّات عدّة خلال عام 2024، حيث تمّ تمديد فترة الاحتجاز إلى 75 يومًا قبل عرض المعتقلين على المحكمة؛ ما يتيح للسلطات الاستمرار في التحقيقات لفترات طويلة دون أيّ إشراف قضائيّ حقيقيّ، إضافة إلى ذلك تمّ تمديد فترة منع لقاء المعتقلين مع محاميهم لمدد قد تصل إلى 180 يومًا[35]، وهو ما يزيد من تعقيد عمليّة التواصل مع المعتقلين وتحديد مصيرهم، كما ويسمح استخدام أوامر الطوارئ العسكريّة بتسريع إصدار أوامر الاعتقال دون رقابة قضائيّة دقيقة؛ ما يعزّز من سلطات الجيش الإسرائيليّ في اتّخاذ قرارات تتعلّق بمصير المعتقلين، وبالنتيجة أدّت هذه السياسات بشكل مباشر إلى تفاقم ظاهرة الاختفاء القسريّ، وارتفاع أعداد المفقودين الذين يواجهون ظروف احتجاز قاسية ومجهولة.

ومع ازدياد أعداد المعتقلين بدأت المؤسّسات الحقوقيّة بتقديم التماسات إلى المحكمة العليا للكشف عن مصير هؤلاء المعتقلين، وقد لعبت هذه المحكمة دوراً محوريّاً في تفاقم جريمة الاختفاء القسريّ، والتواطؤ في إخفاء هؤلاء المعتقلين، إذ تماهت المحكمة مع سياسة النيابة العامّة الإسرائيليّة بعدم البوح عن مصير مفقودين شوهدوا وهم يُحتجزون أحياء على يد قوّات الاحتلال، ثمّ فُقدت آثارهم، فرفضت المحكمة العليا بتاريخ 2023/10/31 الالتماس الأوّل الذي قُدّم لها بتاريخ 2023/10/10 من مؤسّسة "هموكيد" باسم الصحفيَّين هيثم الواحد ونضال الوحيدي، دون عقد جلسة استماع إلى الأطراف، وقد علّلت المحكمة قرارها "بعدم توفّر أيّ التزام قانونيّ تجاه سكّان قطاع غزّة؛ نظراً لكونها منطقة تسيطر عليها منطقة إرهابيّة"، ولم تحدّد الإطار القانونيّ، والواجبات الملقاة على عاتق دولة الاحتلال، وفي خطوة غير مسبوقة تمّ فرض تكاليف باهظة على الملتمسين[36].

وبتاريخ 2023/10/22 تمّ تقديم الالتماس الثاني من مجموعة مؤسسات حقوقية للمحكمة العليا للكشف عن مكان احتجاز ما يجاوز 400 غزّيّ من الذين كانوا موجودين بشكل قانونيّ في الأراضي المحتلّة، أو في الضفّة الغربيّة، وفُقدت آثارهم بعد 7

---

[34] قانون اعتقال المقاتلين غير الشرعيّين لعام 2002 هو قانون إسرائيليّ يسمح باحتجاز الأشخاص الذين يُعتقد أنّهم شاركوا في الأعمال "العدائيّة"، بشكل مباشر أو غير مباشر، أو كانوا أعضاء في قوة تقاتل ضدّ إسرائيل، ولا تنطبق عليهم شروط وضع أسرى الحرب المنصوص عليها في اتفاقيّة جنيف الثالثة لعام 1949.

[35] مؤسّسة الضمير، "القوانين المستحدثة والتعديلات القانونيّة خلال العام 2023"، 12 أيار 2024 (https://www.addameer.org/ar/media/5347).

[36] Hamoked, “Following High Court petition: Israel returned to Gaza thousands of laborers it held incommunicado: the HCJ did not address legality of their detention nor their coerced return to a warzone”, 22 November 2023, (https://hamoked.org/document.php?dID=Updates2383).

تشرين الأوّل/ أكتوبر، وقد حدّدت المحكمة نطاق هذه العريضة لتشمل فقط 10 من الملتمسين الأفراد الذين وقّعوا رسميّاً على العريضة، وعلى أثر هذا الالتماس أعلنت النيابة العامّة أنّ الجهة المتخصّصة التي ينبغي التوجّه إليها للاستفسار عن الغزّيّين الذين دخلوا "إسرائيل" بشكل قانونيّ قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، هي مجلس الأمن القوميّ، وفي التماس آخر قُدّم باسم 568 فلسطينيّاً من سكّان غزّة الذين كانوا متواجدين بشكل قانونيّ داخل الأراضي المحتلّة قبل اندلاع جريمة الإبادة الجماعيّة في 2023/10/7، أصدرت المحكمة قراراً بالردّ فقط على عدد قليل من الملتمسين الذين تقدّمت المنظّمات بطلبات مباشرة بشأنهم إلى مجلس الأمن القوميّ قبل تقديم التماس إلى المحكمة،[37] وفي التماس رابع قُدّم في 2023/11/21 باسم 62 فلسطينيّاً غزّيّاً، تمّ رفض الالتماس بحجّة أنّ الملتمسين لا تجمعهم مسبّبات اعتقال مشابهة، وبالتالي فإنّ الإطار المعياريّ الذي ينطبق عليهم يكون مختلفاً[38].

وفي أحد الالتماسات الفرديّة التي قُدّمت بعد حوالي مرور سبعة أشهر على جريمة الإبادة الجماعيّة، قامت النيابة ولأوّل مرّة بتقديم ردّ إلى المحكمة العليا تبلّغها فيه بضرورة تواصل المحامين مع الجهات المسؤولة، عبر عنوان بريد إلكترونيّ خاصّ لمعرفة مصير المفقودين الغزّيّين[39]، إلّا أنّ عمليّات البحث لم تكن سهلة، فعندما بدأت المؤسّسات بإرسال الطلبات للاستفسار عن مصير المفقودين الغزّيّين اتّضح أنّ بعض الردود التي تصل من الجيش هي ردود غير دقيقة[40]، حيث بعد الحصول على الردود التي أفادت بعدم وجود أسماء لهؤلاء المفقودين في مصلحة السجون أو معسكرات الجيش، كان هناك شهادات واضحة من العائلات تؤكّد عمليّة الاعتقال التي غالباً حدثت أمام أعينهم، وهذا يمكن أن يعود لعدم تسجيل بعض الأسرى في سجلّات الاعتقال؛ نظراً لتعسّفيّتها وعدم قانونيّتها، أو لعدم جدّيّة دولة الاحتلال في التعامل مع هذه المعلومات، وتبنّيها لسياسة اختفاء هؤلاء الأسرى قسراً، أو قتلهم خارج نطاق القانون، كما تبيّن لاحقاً مع قسم منهم.

---

[37] Ibid.

[38] Hamoked, “High Court of Justice rejected HaMoked’s petition to reveal the whereabouts of 62 Gazans incarcerated in Israel and thus again sanctioned protracted incommunicado detention”, 18 February 2024 (https://hamoked.org/document.php?dID=Updates2389).

[39] Hamoked, “In response to HaMoked habeas corpus petition: State insists on its refusal to provide information on location of Gaza detainees, but for the first time since the outbreak of the war, provides an email address to coordinate meetings with lawyers”, 5 May 2024 (https://hamoked.org/document.php?dID=Updates2402).

[40] الجهة المسؤولة عن جميع أسرى غزّة هي الجيش الإسرائيليّ.

غير موجود، كلمة تثقل كاهل الأهالي

منذ السابع من أكتوبر 2023، ومع تصاعد جريمة الإبادة الجماعيّة التي شرعت فيها دولة الاحتلال بحقّ الشعب الفلسطينيّ في قطاع غزّة، برزت جريمة أخرى كانت نتيجة مباشرة للحرب وهي جريمة الاختفاء القسري، فآلاف العائلات الفلسطينيّة تُركت في حالة من عدم اليقين بشأن مصير أبنائها، وبعد مرور أشهر عّدة على بداية الحرب، منذ بدء عمليّة الفحص على المفقودين، كانت ردود الجيش في هذا السياق تأتي على النحو الآتي:

1. **موجود:** حيث يتمّ تحديد مكان احتجاز الأسير؛ ما يؤكّد أنّه على قيد الحياة.
2. **تمّ الإفراج عنه:** مع تحديد تاريخ الإفراج، وهذا لا يعني بالضرورة أنّه عاد إلى قطاع غزّة حيّاً يُرزق؛ لأنّ هناك عدداً من الأسرى الذين تمّ الإفراج عنهم، وعلى الحواجز جرى إعدامهم من قبل قوّات الاحتلال.
3. **استشهد في الاعتقال:** مع ذكر تاريخ الوفاة دون توضيح أسبابها.
4. **غير موجود:** أي أنّ الاسم الذي يتمّ البحث عنه غير معتقل؛ ما يترك العائلات دون إجابة واضحة عن مصير أبنائها.

ومن خلال متابعة مؤسّسة الضمير لهذه القضايا رصدت حالات عديدة تشير إلى ممارسة الاختفاء القسريّ بحقّ الأسرى المحتجزين داخل السجون والمعسكرات الإسرائيليّة، فقد وثّقت مؤسّسة الضمير حتّى نهاية عام 2024 ما يزيد عن 400 حالة لأشخاص مفقودين[41]، حيث إنّه في محاولة معرفة مصير هؤلاء الأشخاص كان يتمّ الردّ بـ"غير موجود"، بينما أظهرت فيديوهات وصور نشرتها قوّات الاحتلال وجود بعض هؤلاء الأسرى داخل مراكز التحقيق الإسرائيليّة، كما وتمّ اعتقال بعضهم أمام عائلاتهم، وشهد بعض الأهالي استخدام أبنائهم دروعاً بشريّة، هذا وتم الإفراج عن أحد هؤلاء "المفقودين" في إحدى صفقات التبادل لاحقاً، وبسبب وجود العشرات من هذه الحالات، باشرت المؤسّسات الحقوقيّة بتكرار الفحص عن الأشخاص الذين جاء الردّ على أسمائهم بـ"غير موجود"، فمن خلال متابعات مؤسّسة الضمير، صادفت المؤسّسة أثناء عمليّات البحث تعمُّد سلطات الاحتلال التلاعب في مصير بعض المعتقلين من خلال التباين في الردّ بخصوص هذه الحالات، وإعطاء ردود

[41] يشير هذا الرقم إلى الحالات التي وثّقتها مؤسّسة الضمير دون غيرها من المؤسّسات، فهو لا يعكس أعداد المفقودين بشكل دقيق، بل من المتوقّع أن تتجاوز أعداد المفقودين هذا الرقم بكثير.

متضاربة، ففي بعض الحالات التي كان يتم الردّ عليها أكثر من مرّة بأنّهم غير موجودين، ليتبيّن لاحقاً أنّ هؤلاء الأشخاص رهن الاعتقال، وجاء تبرير الجيش بأنّه يوجد مشكلة في البحث من طرفه، وفي بعض الحالات الأخرى تبيّن استشهاد هؤلاء "غير الموجودين" تحت التعذيب داخل السجون، فما كان ردّ قوّات الاحتلال بعدم وجود هؤلاء الأشخاص في السجون إلّا للتغطية على قتلهم داخلها، هذا وتلقّت جميع المؤسّسات التي قامت بعمليّات البحث عن المعتقلين الغزّيّين مثل هذه الردود؛ لذلك عملت المؤسّسات الحقوقية على تقديم عدد كبير من الالتماسات بشأن البحث عن عدد من المعتقلين الذين تلقّت المؤسّسة ردّاً بأنّهم غير موجودين في الاعتقال، على الرغم من شهادة الأسرى المحرّرين على وجودهم معهم داخل السجون، ليتبيّن لاحقاً أثناء البحث أنّهم كانوا في عُهدة الجيش الإسرائيليّ.

وهو ما حصل مع الأسير محمد العسيلي الذي قامت المؤسّسات الحقوقيّة المعنيّة في شؤون الأسرى بالبحث عنه أكثر من مرّة، وجاء الردّ الأوّل بأنّه معتقل ومحتجز في سجن عسقلان، إلّا أنّه تبيّن مع عمليّات الفحص المتكرّرة بتاريخ 2025/1/13 أنّه استشهد في سجون الاحتلال بتاريخ 2024/5/17، كما وصادفت مؤسّسة الضميرعدداً من الحالات المماثلة، منها حالة الأسير إبراهيم عدنان عاشور الذي تمّ اعتقاله بتاريخ 2024/2/14، ففي المرّة الأولى التي قامت بها المؤسّسة في الفحص عليه لمعرفة مصيره جاء الردّ بتاريخ 2024/8/6 أنّه محتجز في معسكر عوفر، وبناء عليه طُلب للزيارة عدّة مرّات نظراً لتأكيد الجيش واقعة اعتقاله، وفي كلّ مرّة كان يصل فيها المحامي المعسكر لزيارته، كانت إدارة المعسكر ترفض إخراجه دون الافصاح عن الأسباب، كان آخر هذه المحاولات بتاريخ 2024/9/30؛ ما أثار الشكوك حول مصيره، لتعود المؤسّسة وتقدّم طلباً جديداً للفحص عليه، وفي هذه المرّة تلقت المؤسّسة جواباً متبايناً، حيث ادّعى الجيش وجوده في التحقيق وليس بالمعسكر، وبعد مدّة وجيزة، وتحديداً بتاريخ 2024/12/23 تمّ تقديم طلب جديد لزيارته، ليأتي الردّ أنّه استشهد بتاريخ 2024/6/23، على الرغم من أنّ جواب الجيش بأنّه معتقل، وفي التحقيق جاء في شهر تشرين الثاني؛ أي بعد حوالي 5 أشهر من استشهاده كما يدّعون؛ ما يعني أنّ المعلومات المقدّمة من الجيش غير دقيقة ومشكوك فيها، ولا يوجد جدّيّة في التعامل مع المعلومات؛ ما يؤكّد نيّة الاحتلال في ارتكاب جريمة الاختفاء القسريّ بحقّ المعتقلين الفلسطينيّين، بل ذهب الجيش إلى أكثر من ذلك، حيث يقوم في إخفاء جرائمه وذلك من خلال إعطاء معلومات مغلوطة ومضلّلة عن مصير هؤلاء المعتقلين، وهناك العشرات من الأسرى، كحالة الشهيد عاشور، الذين اعترف الجيش بوجودهم بالمعسكرات والسجون، وتبيّن لاحقاً استشهادهم. فوثّقت مؤسّسة الضمير 9 حالات من الأسرى الذين أكّد الجيش وجودهم بالاعتقال ، ليتّضح لاحقاً استشهادهم بعد البحث المتكرّر أو

وقت طلب الزيارات. هذا وحتّى نهاية العام 2024 رصدت المؤسّسات الحقوقيّة استشهاد 36 أسيراً معلومة هويّاتهم من قطاع غزّة، ويكون الردّ من الجيش فقط بتاريخ الاستشهاد دون ذكر أسبابه أو أي معطيات أخرى، هذا ولا تزال جميع الجثامين محتجزة لدى سلطات الاحتلال، ولم يتمّ تشريح أيّ منها لمعرفة سبب الوفاة حتّى كتابة هذا التقرير، أو الإفصاح عن نتائج التحقيق الذي زعموا فتحه.

وفي الفترة الواقعة بين شهر أيّار حتّى تشرين الأوّل 2024، قدّمت مؤسسة "هموكيد" 24 التماساً للحصول على أوامر المثول أمام القضاء تتعلّق بـ 30 شخصاً، من بينهم شابٌّ يبلغ من العمر 17 عاماً، وطفلة تبلغ من العمر 5 سنوات، جاءت هذه الالتماسات بعد أن تلقّت المؤسّسة ردوداً بأنّهم "غير موجودين" في المعتقلات الإسرائيليّة، ومن بين هذه الالتماسات تمّ رفض 16 التماساً دون ظهور أيّة معلومات عن مصير المقدّمين بالتماس؛ وخلال بعض هذه الإجراءات أجرت سلطات الاحتلال بناءً على توجيه من المحكمة تحقيقات تقنيّة ضعيفة لمحاولة تتبُّع المعنيّين بالالتماس، لكنّها لم تسفر عن شيء[42].

وعلى الرغم من أنّ الاختفاء القسريّ هو انتهاك خطير لحقوق الإنسان، ويُعدّ جريمة حرب بموجب القانون الجنائيّ الدوليّ، إلّا أنّ جميع الحالات السابقة تؤكّد ارتكابه من قبل قوّات الاحتلال، حيث تتعمّد إخفاء مصير مئات الأشخاص؛ ما يؤدّي إلى استحالة تتبُّع، أو معرفة مصير الأشخاص المختفين الذين شوهدوا في عهدة الجيش الإسرائيليّ قبل اختفائهم، كما ويؤدّي إلى منع التحقيق في جرائم التعذيب، أو القتل خارج نطاق القانون، حيث يُحرم أهالي المفقودين من الحصول على أيّ معلومات قد تكشف عن مصيرهم، أو عن تفاصيل تعرّضهم للتعذيب أو القتل.

إعدام خارج نطاق القانون واستخدام الدروع البشريّة

[42] Hamoked, “Unaccounted for: Gazans – including a 5-year-old girl – disappeared after they were in the custody of Israeli security forces; HCJ rejects HaMoked petitions based on State’s claims of “no indication of arrest or detention”, 7 November 2024 (https://hamoked.org/document.php?dID=Updates2425).

منذ اندلاع جريمة الإبادة الجماعيّة التي شرعت بها قوّات الاحتلال منذ السابع من أكتوبر 2023، وثّقت منظّمات حقوق الإنسان المحليّة والدوليّة حالات عديدة من الإعدامات الميدانيّة التي نفّذها جيش الاحتلال بحقّ المدنيّين الفلسطينيّين، بما في ذلك الشيوخ، والنساء، والأطفال. إنّ هذه الإعدامات ليست مجرد أفعال فرديّة معزولة أو حالات فرديّة، بل هو جزء من سياسة ممنهجة تستخدمها قوّات الاحتلال ضدّ الفلسطينيّين لزرع الرعب بين السكّان، وإجبارهم للامتثال لأوامر جيش الاحتلال، وتحويل قطاع غزّة لمنطقة تسيطر عليها قوّات الاحتلال بشكل مطلق.

إنّ أحد أخطر مظاهر الإعدامات الميدانيّة كان إجبار المدنيّين الفلسطينيّين على تنفيذ أوامر الجيش الإسرائيليّ تحت التهديد، ومن ثمّ إعدامهم بدم بارد. وثّقت تقارير ميدانيّة حالات تمّ فيها إعدام فلسطينيّين بعد أن أُجبروا على الخروج من منازلهم بأوامر الجيش، رغم رفعهم للأعلام البيضاء[43]، في انتهاك صارخ لقواعد الحرب التي تمنح المدنيّين الحماية من الاستهداف المباشر. كما جرى تنفيذ عمليّات قتل جماعيّ لعائلات بأكملها في المناطق التي اجتاحتها قوّات الاحتلال، حيث تمّ تصفية الرجال أمام عائلاتهم، بينما تُركن النساء والأطفال لمصير مجهول، بعضهم لقي حتفه بسبب منع وصول المساعدات الطبّيّة إليهم، والبعض الآخر استُخدم كرهينة.

[43] الجزيرة، "الدروع البشريّة جريمة حرب موصوفة تتوالى فصولاً في غزة"، 24 حزيران 2024 (https://tinyurl.com/3x4dtrbj).

إلى جانب الإعدامات، لجأ جيش الاحتلال إلى استخدام الفلسطينيّين دروعاً بشريّة، حيث تمّ احتجاز مدنيّين في منازلهم، وإجبارهم على البقاء داخلها، بينما كانت القوّات الإسرائيليّة تتحصّن فيها لمهاجمة المناطق المحيطة. وثّقت مصادر ميدانيّة شهادات لضحايا نجوا من هذه الجرائم، حيث أُجبر بعض الشبان على دخول المنازل والمباني، وحتّى الأنفاق قبل اقتحامها من قبل القوّات الإسرائيليّة، في محاولة للتأكُّد من خلوّها من أيّة مقاومة فلسطينيّة، وهو ما يعرّضهم للموت المؤكّد. وفي تقرير أجرته صحيفة "نيويورك تايمز" بخصوص هذا الموضوع، أكّد عدد من الجنود الإسرائيليّين أنّهم شاركوا في هذه الجريمة، أو شاهدوا جنوداً آخرين يقومون بارتكابها[44]. كما شهدت مناطق عدّة استخدام الأطفال وكبار السنّ حواجز بشريّة أمام آليّات الاحتلال؛ ما يجعلهم عرضة للرصاص والقصف المتبادل، وهو انتهاك جسيم لمبادئ الحرب التي تحظر استخدام المدنيّين في العمليّات العسكريّة[45].

وفي حالة من عشرات أو ربما مئات الحالات، استُخدم المواطن صقر حمدونة درعاً بشريّاً أثناء التوغّل الإسرائيليّ داخل قطاع غزّة، حيث أشارت المواطنة (د، ح) لمؤسّسة الضمير إلى ما تعرّض له زوجها قائلة: "جرى اعتقال السائقين من بينهم زوجي صقر حمدونة بتاريخ 18-11-2024، وتمّ احتجازهم في معبر المسافرين مدّة 8 أيّام، في اليوم الثامن للاعتقال أخذوا زوجي صقر حمدونة ومجموعة من السائقين إلى رفح عند برج عوض، وجرى استخدامهم دروعاً بشريّة، حيث طلبوا في البداية من صقر بان يذهب داخل برج عوض لتصوير البرج من الداخل للتأكّد من خلوّه من المقاومين، في هذه اللحظة الجنود في الدبابة الأخرى أطلقوا عليه النار "بالغلط"، وهذا حدث أمام عين الأسير المحرّر الذي روى لنا القصّة، وهذا الأسير أُفرج عنه في اليوم الحادي عشر تقريباً؛ أي بعد حوالي 3 أيّام من حادثة استشهاد زوجي، وأيضاً استخدموه درعاً بشريّاً، وأضاف بأنّهم قاموا بنقل زوجي على مشفى سوروكا، حسب ما أبلغهم به الجنود عند نقل صقر عبر طائرة مروحيّة، وقالوا لهم "رح نأخذه نعالجه"، زوجي لم يستشهد في ذات اللحظة وأعطى الأسير رقمي ليتواصل معي، ويبلغني بما حدث وأنّه نُقل إلى مشفى سوروكا. وهذا نقلاً على لسان السائق الذي كان يرافق زوجي في الاعتقال"[46]. ونذكر أنّ هذا الاعتقال لحمدونة ليس باعتقاله الأوّل، بل كان الاعتقال الثالث حيث جرى سابقاً اعتقاله مرّتين من قبل قوّات الاحتلال ليتمّ بعدها الإفراج عنه، ليعودوا ويعتقلوه مرّة ثالثة بهدف

---

[44] الجزيرة، "جنود إسرائيليّين يؤكّدون استخدام الفلسطينيّين دروعاً بشرية بغزّة"، 15 كانون الأول 2024 (https://tinyurl.com/bdyen2th).

[45] راجع ورقة معسكرات الاحتلال "معسكر سديه تيمان" التي نشرتها مؤسّسة الضمير في تاريخ 29 كانون الثاني 2025 (https://www.addameer.org/ar/media/5480).

[46] مقابلة هاتفيّة أجرتها مؤسّسة الضمير مع (د، ح) زوجة الشهيد صقر حمدونة في تاريخ 22 تشرين الثاني 2024.

استخدامه درعاً بشريّاً في ذلك الاعتقال. وبتاريخ 2024/11/25 وصلت جثّة مجهولة الهويّة إلى المشفى الأوروبيّ في مدينة خانيونس، سُلّمت عن طريق الصليب الأحمر، وقام المواطنون بنشر صورة عبر الشبكة العنكبوتيّة لشهيد مجهول الهويّة، وتعرفت العائلة عليه وذهبوا لمعاينة الجثّة، واتّضح أنّه صقر حمدونة. لا تزال أسباب الاستشهاد مجهولة ولم تتمكّن المؤسّسات الحقوقيّة من الوصول إلى الشابّ الذي جرى اعتقاله مع حمدونة حتّى تاريخ كتابة التقرير.

ومن الحالات العديدة التي لا يزال مصيرها مجهولاً حالة الأسير بلال سلامة، فعندما تمّ الفحص عليه بتاريخ 2024/11/6 لمعرفة مصيره، وصل تأكيد على اعتقاله ووجوده بمعسكر عوفر، وعليه عندما حاول أحد المحامين زيارته، ادّعى الجيش بتاريخ 2024/12/9 أنّه تمّ إطلاق سراحه بتاريخ 2024/8/11، وأنّ الردّ الأوّل الذي تمّ إعطاؤه هو ردّ خاطئ، وبعد التواصل مع أهل الأسير، نفوا نفياً مطلقاً عمليّة إطلاق سراحه، وبالتالي لا يزال مصيره مجهولاً، فينفي الجيش وجوده بالاعتقال، وتنفي العائلة إطلاق سراحه؛ ما يثير شكوكاً معقولة عن احتماليّة إعدامه خارج نطاق القانون، ومحاولة إخفاء هذه الجريمة بادّعاء إطلاق سراحه.

تشكّل هذه الجرائم امتدادًا لنمط القتل المتعمّد الذي يمارسه الاحتلال منذ عقود ضدّ الفلسطينيّين، إلّا أنّ حرب الإبادة الجماعيّة الأخيرة على غزّة رفعت منسوب هذه الانتهاكات إلى مستويات غير مسبوقة، حيث أصبح القتل بلا محاكمة والاحتجاز القسريّ متلازمين ضمن حملة عسكريّة تهدف إلى القضاء على أيّ وجود فلسطينيّ في القطاع.

استشهاد الأسرى في السجون الإسرائيليّة: إفلات من العقاب وانتهاك للقانون الدوليّ

منذ شهر أكتوبر 2023، شهدت السجون المركزيّة الإسرائيليّة، إضافة إلى المعسكرات القائم على إدارتها الجيش الإسرائيليّ تصاعداً غير مسبوق في حالات استشهاد الأسرى الفلسطينيّين، حيث استشهد عدد كبير منهم نتيجة التعذيب الممنهج، والإهمال الطبّيّ المتعمّد، والظروف المادّيّة اللاإنسانيّة التي احتُجزوا فيها لأشهر طويلة الذي تضمّنه التكبيل بالأصفاد الحديديّة، وتغميم أعين الأسرى، وحرمانهم من الهواء النقيّ والشمس لما يزيد عن ستة أشهر، ورغم أنّ مصلحة السجون الإسرائيليّة أعلنت في العديد من حالات الاستشهاد عن فتح تحقيقات بأسباب وملابسات الوفاة، إلّا أنّه وبعد مرور خمسة عشر

شهراً على الجرائم التي ارتُكبت بحقّ الأسرى الفلسطينيّين، لا تزال نتائج هذه التحقيقات مجهولة ولم يتمّ الإعلان عنها، ولا تزال أسباب استشهاد عشرات الأسرى من قطاع غزّة مجهولة، هذا ولم يصدر أيّ تقرير تشريح رسميّ عن الجهات الإسرائيلية، وعلى الرغم من تقديم مؤسّسة الضمير طلبات في جميع الحالات التي وصلها ردّ باستشهاد الأسير من أجل الاستيضاح حول سبب الوفاة[47]، إلّا أنّه حتّى يومنا هذا لم يصلهم أيّ ردّ بخصوص هذه الطلبات.

إنّ غياب أيّ إعلان رسميّ من قبل الجهات الإسرائيليّة عن تقدّم التحقيقات أو نتائجها يثير تساؤلات حقيقيّة حول مصداقيّة ادّعاءات دولة الاحتلال بفتح هذه التحقيقات، ويشير إلى عدد من الاحتمالات، ومنها أنّ هذه التحقيقات إمّا تمّ إغلاقها دون مساءلة فعليّة وحقيقيّة، أو أنّها لم تكن قائمة من الأساس، وإنّما مجرّد تصريحات تهدف للتغطية على الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها دولة الاحتلال بحقّ الأسرى الفلسطينيّين. فأثبتت التجربة العملية أنه على مدار السنين لا يوجد أيّة استجابة من قبل الجانب الإسرائيليّ على الشكاوى التي ترفع بحقّ الجنود الإسرائيليّين والسجّانين، سواء أكانت هذه الشكاوى مرفوعة من قبل محامين بعينهم، أو مؤسّسات حقوقيّة، فلم نشهد على مدار السنين أي محاسبة فعليّة لأيّ سجّان، أو جنديّ، أو محقّق قام بفعل جرميّ بحقّ الفلسطينيّين، ورفعت بحقّه شكوى.

ويأتي هذا الإفلات من العقاب بالرغم من أنّ عدداً كبيراً من الجرائم التي يرتكبها جنود الاحتلال هي جرائم يقومون بذاتهم بتوثيقها، ومنها جرائم الإعدام خارج نطاق القانون التي حصدت أرواح مئات الفلسطينيّين في قطاع غزّة، كما أنّ سوء المعاملة والتنكيل الشديد الذي يمارسه السجّانون الإسرائيليّون في السجون الإسرائيليّة قام الاحتلال بتوثيقه عبر مقاطع الفيديو التي نشرت على وسائل التواصل الاجتماعيّ والتي أظهرت الأسرى وهم مكبّلون ومغميّون، يرتدون ملابس رقيقة جدّاً، ويتمّ التنكيل بهم من قبل السجّانين المدجّجين بالأسلحة والعتاد، ومعهم الكلاب البوليسيّة.

ويجب التنويه أنّ جميع هذه الممارسات الجرميّة، والإفلات من العقاب لا يُعدّ سياسة جديدة، بل هو امتداد لسياسات استعماريّة ممنهجة تتّبعها دولة الاحتلال منذ عقود طويلة، لكنّها بعد السابع من أكتوبر كثّفت من هذه الممارسات، ولم تَعدّ تكترث لأن تُفضح.

---

[47] يبلغ عدد هذه الحالات 13 حالة.

التنصّل من المسؤوليّة ومأسّسة الإفلات من العقاب

لا يمكن قراءة أو تفسير الغياب التامّ لأيّ نتائج تحقيقات ادّعت دولة الاحتلال أنّها شرعت بها لوضع يدها على حقيقة استشهاد جميع هؤلاء الأسرى خارج سياق السياسة الإسرائيليّة الممنهجة، والمتأصّلة في التنصّل من مسؤوليّاتها تجاه الأسرى الفلسطينيّين. فمنذ عقود، تتعامل سلطات الاحتلال مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيّين على أنّهم خارج إطار الحماية القانونيّة، وتستخدم التعذيب بأشكاله كافّةً، والإهمال الطبّيّ، وإذلال الأسرى وتعذيبهم نفسيّاً كأدوات رئيسيّة للقمع داخل السجون، وفي الحالات التي يلقى فيها الأسرى حتفهم تحت وطأة هذه الممارسات، تعمل سلطات الاحتلال على طمس الأدلّة، والتعمّد في تأخير أيّ تحقيق جادّ وحياديّ يظهر حقيقة استشهاد هؤلاء الأسرى، بل وتتمادى دولة الاحتلال في تقديم تقارير طبّيّة لا تعكس واقع وظروف استشهاد الأسرى؛ وذلك لتبرير الوفاة وإظهارها على أنّها طبيعيّة، أو ناتجة عن ظروف صحّيّة سابقة للاعتقال. وفي ظلّ هذه الظروف فإنّ الأسرى الذين استشهدوا داخل السجون الإسرائيليّة العام المنصرم، والذين أكّدت التقارير الطبّيّة على أن بعضاً منهم استشهد نتيجة الضرب المبرح[48]، وعقب هذه التقارير ادّعت دولة الاحتلال أنّ تحقيقات فُتِحت للتأكّد من حالات الوفاة، ولكن حتّى يومنا هذا، وبعد مرور أكثر من عام على هذه الادّعاءات، لا يوجد أيّة نتائج لهذه التحقيقات.

وفي ظلّ غياب أيّة رقابة مستقلّة على أوضاع الأسرى منذ السابع من أكتوبر 2023 التي استمرّت طوال عام 2024، وفي ظلّ التهميش الكامل لدور الصليب الأحمر في الرقابة على ظروف الأسرى داخل السجون، تحظى الأجهزة الأمنيّة والقضائيّة الإسرائيليّة بغطاء كامل يحمي منفّذي هذه الجرائم من أيّة مساءلة قانونيّة حقيقيّة. حتّى في الحالات التي يتمّ الإعلان فيها عن فتح تحقيقات، فإنّ هذه التحقيقات غالباً ما تكون شكليّة، ولا تقود إلى أيّة محاكمات فعليّة. وبهذا، تصبح منظومة القضاء الإسرائيليّ أداة للتغطية على الجرائم بدلاً من أن تكون وسيلة لتحقيق العدالة.

هذا الإفلات الممنهج من العقاب لا يقتصر على حالات الاستشهاد فقط، بل يمتدّ إلى جميع الانتهاكات التي يتعرّض لها الأسرى، من العزل الانفراديّ طويل الأمد، إلى الحرمان من الرعاية الطبّيّة، والتعذيب الجسديّ والنفسيّ، والجرائم الجنسيّة، وحرمان الأسرى من التواصل مع العالم الخارجيّ، وغيرها من الجرائم التي تمسّ بشكل مباشر في صحّة الأسرى الجسديّة

[48] راجع تقرير انتهاكات حقوق الأسرى والأسيرات 2023 لمؤسّسة الضمير عبر الرابط التالي: (https://www.addameer.org/ar/media/5413).

والنفسيّة، وهذا ما يجعل استشهاد الأسرى نتيجة طبيعيّة لسياسات الاحتلال التي تنتهجها بشكل مستمرّ، دون خشية من أيّة محاسبة دوليّة فعليّة.

إنّ الممارسات الإسرائيليّة بحقّ الأسرى الفلسطينيّين تخالف بوضوح قواعد ونصوص القانون الدوليّ الإنسانيّ، الذي يفرض على سلطات الاحتلال مسؤوليّات واضحة تجاه الأسرى والمحتجزين لديها، فوفقًا لاتّفاقيّة جنيف الرابعة، تكون دولة الاحتلال مسؤولة عن ضمان ظروف احتجاز إنسانيّة للأسرى، بما يشمل توفير الرعاية الطبّيّة المناسبة[49]، ومنع التعذيب أو المعاملة القاسية واللاإنسانيّة، كما تنصّ المادّة (85) من البروتوكول الإضافيّ الأوّل لاتّفاقيّات جنيف على أنّ الحرمان المتعمّد من الرعاية الطبّيّة للأسرى، عندما يؤدّي إلى الوفاة، يُعدّ جريمة حرب. وعليه، فإنّ ما تقوم به إسرائيل من إهمال طبّيّ ممنهج بحقّ الأسرى ليس مجرد خرق قانونيّ، بل هو جريمة حرب تستوجب محاسبة دوليّة فوريّة.

إضافة إلى ذلك، فإنّ سياسة عدم إجراء تحقيقات جدّيّة في حالات استشهاد الأسرى تخالف أيضًا المبادئ الأساسيّة للقانون الدوليّ لحقوق الإنسان، لا سيّما المادّة (2) من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، التي تُلزم الدول بضمان حقّ الضحايا في العدالة والمساءلة. إنّ رفض دولة الاحتلال تقديم أيّة نتائج للتحقيقات التي زعمت فتحها، هو بحدّ ذاته انتهاك لالتزاماتها الدوليّة، ويكشف عن تعمّدها حماية مرتكبي الجرائم بحقّ الأسرى.

إن سياسة الإفلات من العقاب التي تنتهجها دولة الاحتلال في التعامل مع استشهاد الأسرى ليست سوى امتداد لنظام الفصل العنصريّ والقمع الممنهج الذي تمارسه ضدّ الشعب الفلسطينيّ، بيد أن الإفلات من المساءلة والمحاسبة هو أحد الأسباب الرئيسيّة التي تجعل دولة الاحتلال تستمرّ في ارتكاب هذه الجرائم، وبذلك سيرتقي العديد من الشهداء، وسيواجه العديد من الأسرى المصير ذاته من جرائم التعذيب والقمع في ظل استمرار آلة القمع الإسرائيليّة دون أيّ رادع.

الملحق الأوّل: شهداء الحركة الاسيرة لعام 2024

اسم الشهيد	مكان الإقامة	تاريخ الاستشهاد
عطا يوسف حسن فياض	غزّة	2023/10/15[50]

[49] راجع المادّة (91) من اتفاقيّة جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيّين في وقت الحرب المؤرّخة في تاريخ 12 آب 1949 (http://hrlibrary.umn.edu/arab/b093.html).

[50] أُعلن عن استشهاده بتاريخ 7 تشرين أول 2024 حيث تمّ إخفاء استشهاده لشهور عدّة.

الطبيب إياد أحمد الرنتيسي	غزّة	2023/11/17[51]
فرج حسين حسن علي	غزّة	2023/12/19[52]
عبد الرحمن البحش	نابلس	2024/1/1
حسين صابر أبو عبيدة	غزّة	2024/1/22
علي عبد الله سليمان الحولي	غزّة	2024/2/5
محمد أحمد راتب الصبّار	الخليل / الظاهريّة	2024/2/8
محمد طارق أبو سنينة	القدس	2024/2/12
حمدان حسن عنابة	غزّة	2024/2/12
عرفات يوسف عرفات الخواجا	غزّة	2024/2/15
أحمد رزق قديح	غزّة	2024/2/16
عز الدين زياد البنا	غزّة	2024/2/20
خالد موسى جمال الشاويش	مخيّم الفارعة/ طوباس	2024/2/21
عاصف الرفاعي	رام الله	2024/2/29
ماجد حمدي ابراهيم سوافيري	غزّة	2024/3/8
أحمد عبد مرجان العقاد	غزّة	2024/3/9
جمعة أبو غنيمة	النقب	2023/3/16
وفا أمين محمد عبد الهادي	غزّة	2024/3/25
كمال حسين أحمد راضي	غزّة	2024/3/25

[51] على الرغم من استشهاده بعد أسبوع واحد من اعتقاله الكائن في 10 تشرين الثاني 2023، أعلنت دولة الاحتلال استشهاده بتاريخ 18 حزيران 2024، أي بعد حوالي 7 شهور من استشهاده.

[52] أعلن عن استشهاده بتاريخ 6 تشرين اول 2024.

الطبيب زياد محمد الدلو	غزّة	2024/3/21
وليد عبد الهادي حميد	غزّة	2024/3/31
أشرف مهدي الخضري	غزّة	2024/3/31
إسلام حسن السرساوي	غزّة	2024/4/4
وليد نمر دقّة	باقة الغربيّة / الداخل المحتلّ	2024/4/7
فتحي محمد محمود جاد الله	غزّة	2024/4/9
عبد الرحيم عبد الكريم عامر	قلقيلية	2024/4/13
الدكتور عدنان أحمد عطية البرش	جباليا / غزّة	2024/4/19
عمر عبد العزيز فضل جنيد	غزّة / جباليا	2024/6/17
مصطفى محمد أبو عرة	عقّابا/ طوباس	2024/7/26
كفاح عصام ضبايا	مخيّم جنين	2024/8/12
نصر سالم زيارة	غزّة	2024/8/16
زاهر ردّاد	طولكرم	2024/8/25
أحمد وليد خليفة	نابلس	2024/9/26
محمد منير موسى	بيت لحم	2024/10/11
زهير عمر الشريف	غزّة	2024/10/18
معاذ خالد محمد ريّان	غزّة	2024/11/2
سمير محمود محمد الكحلوت	غزّة	2024/11/3
سميح سليمان محمد عليوي	نابلس	2024/11/6
أنور شعبان محمد اسليم	غزّة	2024/11/14

محمد أنور لبد	غزّة	2024/11/27
محمد عبد الرحمن ادريس	غزّة	2024/11/29
محمد وليد علي حسين	طولكرم/ مخيّم نور شمس	2024/12/4
علاء مروان حمزة المحلاوي	غزّة	2024/12/5
أشرف محمد فخري عبد أبو ورده	غزّة	2024/12/29
محمد رشيد عكة	غزّة	2024/12/29
منير عبد الله محمود الفقعاوي	غزّة	–
ياسين منير عبد الله الفقعاوي	غزّة	–
إسماعيل عبد الباري رجب خضر	غزّة	–